# من آراء عبد الرحمن أيوب في كتابه (دراسات نقديّة في النحو العربيّ)
# دراسة في التصوّر النحويّ

سعيد أحمد البطاطي*

تاريخ تسلُّم البحث : 2020/4/1م تاريخ قبول النشر : 2020/6/28م

**الملخّص**

هذا بحث بعنوان (من آراء عبد الرحمن أيوب في كتابه: دراسات نقديّة في النحو العربيّ)، سعى إلى مناقشةِ عبدِ الرحمن أيوب، في آراءٍ واردةٍ في كتابه المذكور آنفا، نقد بها طريقةَ تفكيرِ النحويّين السابقين، وعددًا ليس باليسير من آرائهم. وحاول البحثُ أن يُبيّن مدى صدقِ نقداتِ عبدِ الرحمن أيوب وانسجامها، وهل أخذ في الحسبان التصوّر النحويّ القديم الذي أفرز تلك الآراء المنقودة. وخلص البحث إلى أنّه أهدر ذلك التصوّر النحويّ إهدارا يكاد يكون كاملا، ومعنى هذا أنّه أهدر السياق المعرفيّ الذي صيغت تلك الآراء في هدي منه. وفي هذا بعدٌ عن الموضوعيّه العلميّة، فضلا على عدم توافر الانسجام في بعض آرائه، وأنّ شيئا ليس يسيرا منها لا مصاديق له في تصوّرات النحويين القدماء وآرائهم، بله تفكيرِهم. ثُمّ إنّ آراءه تفتقر إلى النسق الذي يجمعها على غرار واحد. وهذا النسق واضح جليّ في الآراء التي تصدّى لنقدها.

**كلمة في الكتاب:**

عنوان الكتاب هو: (دراسات نقديّة في النحو العربيّ). ومؤلّفه هو عبد الرحمن أيوب. وموضوعُه بيانُ ما في الدرس النحويّ القديم من قصور، وما فيه من تناقض، وما في منهجه من خلل، وميزُ النحوِ ممّا تسرّبَ إليه، ممّا لا صلة له به، من أثر هيمنة الفكر المنطقيّ والفلسفيّ على النحويّين، بحسب زعم المؤلّف الذي لم يكن معنيّا بتقديم منهج جديد يستوعب الدرس النحويّ كلّه، بقدر ما كان معنيّا بنقد المنهج القديم. وهذا من عيوب الدراسات الناقدة للتفكير النحويّ العربيّ القديم، عند المؤلّف وعند طائفةٍ ممّن تصدّوا لتلك القضيّة؛ لأنّهم يكتفون بالنقد الجزئيّ، من دون تقديم بديل نظريّ للفكر المنقود[1].

طبع من الكتاب جزؤه الأوّل لا غير. وهو الذي وصفه صاحبه بأنّه "ليس سوى مقدّمة لعمل آخر، أرجو أن يتحقّق يوما ما"[2]. ولم يتحقّق هذا العمل الآخر، ولعلّ ذلك يرجع إلى أنّ المؤلّف قد عجز في هذا الجزء عن أن يصوغ إطارا نظريّا ينطلق منه إلى ذلك العمل المنشود. وقدّم له إبراهيم مصطفى بمقدِّمة تزيد على الصفحتين، أطرى فيها الكتابَ، ووصفه بأنّه "مطلع فجر واضح الإسفارِ، يُضيءُ نورُه مناهجَ البحث اللغويّ العربيّ"[3]، على أنّ الذي يقرأ الكتاب من الغلاف إلى الغلاف، يجد أنّ هذا الوصف لا ينطبق عليه، وأنّ صاحبه لم يُضف شيئا يذكر في شأن المنهج؛ ذلك أنّه ينقد النحويّين في جزئيّات وأقوالٍ، لو صحَّ نقدُه إيّاهم فيها لما انتقض به منهجٌ، ولَما أُبْطِلَتْ به كليّاتٌ. فكيف وغالبُ نقده لا يسلم من النقد!

اعترف المؤلّف في كلمته التي استهلّ بها كتابه، بأنّه مسبوق بنحو عمله هذا، فقال: "ولا أدّعي أنّي بهذه المحاولة المتواضعة أسبق الناس؛ فلستُ أوّل من اتّجه بالنقد إلى التفكير النحويّ"[4]. وأشار إلى داعي تأليف هذا الكتاب؛ فقال: "ولكنّي رأيتُ حين عُهِدَ إليَّ بتدريس النحو العربيّ بدار العلوم: أنّ في مجرّد تفسير عبارات النحاة نوعا من الاجترار العقليّ الذي لا يليق بعصرنا الذي نعيش فيه، ولا بنهضتنا العقليّة في هذا الدور

* أستاذ مشارك بقسم اللغة العربية - كلية الآداب - جامعة حضرموت.

الحاسم من أدوار الثقافة العربيّة"[5]، وقال: "ولقد بلغت الشكوى من النحو العربيّ مدى أصبح من غير الممكن أن يُتَجاهَل، وكثر حديثُ الناس عن الحاجة إلى نحو جديد"[6]. وتطرّق إلى عيوب يزعمها في النحو العربيّ القديم، وفي تفكيرِ النحويّين القدماء، سنأتي على مناقشتها لاحقا.

بعد الكلمة التي استهلّ بها كتابه، عقد مبحثا في ثلاث صفحات[7]، سمّاه (تعريفات)، جعله للحديث في عدد من التعريفات، اعتاد القدماءُ أن يبدؤوا مدوّناتهم النحويّة بها، مقدِّما لهذه التعريفات بفقرة فلسفيّة، يرى أنّها كانت منطلقَ النحويّين إلى تلك التعريفات والتقسيمات التي يبدؤون بها مدوّناتهم.

أمّا الكتاب؛ فقسمه المؤلّف قسمين:

القسم الأوّل: جعل عنوانه (الكلمة)، درس فيه أقسامَ الكلمة: الاسمَ، والفعلَ، والحرفَ، وتعريفَ كلٍّ منها، وعلاماتِه، مناقشا آراء النحويّين في هذا الشأن، ومداها من حيث الصحّةُ والخطأُ، مبيّنا أنّ العلامات أصدقُ دلالةً على هذه الأقسام، من التعريفات التي قد تتخلّف عن تعريف المعرَّف بها في بعض الأحيان. وتطرّق إلى انقسام الكلمة على معربة ومبنيّة مناقشا علل البناء التي ذكرها النحويّون، وإلى علامات الإعراب الأصليّة والفرعيّة مسمّيا الأخيرة بالثانويّة. وألقى نظرةً في الإعراب مائزا الإعرابَ من الموقع الإعرابيّ، والحالَ الإعرابيّة من العلامة الإعرابيّة، وناقش مسألتي الإعراب على المحلّ والإعراب التقديريّ. وانتقل إلى ما أسماه التقسيمات الفرعيّة للكلمة، ويعني بها انقسام الاسم على نكرة ومعرفة، وناقش النكرة: تعريفَها، وعلاماتِها، وذكر المعارف عند النحويّين: تعريفاتِها، وأقسامَها، وعدّها خمسة لا غير، هي: الضمير، والعلم، واسم الإشارة، والاسم الموصول، والمعرَّف بالأداة. ولم يذكر منها: المضاف إلى المعرفة، ولا النكرة المقصودة بالنداء. وألزم المؤلّف نفسه في هذا القسم، بالسير على نهج النحويّين في عرض المادة، وإن لم يكن يوافقهم على ذلك النهج؛ قال: "كان من الطبيعيّ أن نبدأ حديثنا عن الكلمة، بدراسة تركيبها ومقاطعها، وغيرِ ذلك ممّا يدخل في نطاق علم الصرف، ولكنّا رغبة في متابعة الموضوع على النسق التقليديّ؛ سنأخذ بنفس الترتيب الذي أخذ به النحاة في تأليفهم"[8]. وفي هذا اعترافٌ ضمنيّ بأنْ ليس له مندوحة عن متابعة النحو على النسقِ الذي أسماه تقليديّا.

والقسم الثاني: جعله تحت عنوان (الكلام)، وعقده للحديث في التركيب النحويّ أو النظام الجمليّ في العربيّة. ولعلّه اختار له عنوانا: الكلامَ، لا الجملةَ؛ لأنّ الكلامَ أعمّ وأشمل منها؛ فهو – كما يقول– "يصلح لأن يُطلق على جملة، كما يصلح لأن يطلق كذلك على عدد لا حصر له من الجمل"[9]. واستهلّ هذا القسم بتلخيص شديد الإيجاز للقسم الأوّل، ثُمَّ أتى إلى تعريف الكلام، والفرقِ بينه وبين الجملة، وكيف يميز المحدثون بينهما. وتحدّث في الجملة بوصفها نظاما لغويّا، وفي القضيّةِ بوصفها مقولةً منطقيّةً. وبيّن كيف استوحى النحويّون العربُ نظامَ الأولى من الثانية، على نحو ما يزعم. وشرع يتحدّثُ في أقسام الجملة، وفي الجملةِ الإسناديّة، وكان يوافق النحويّين في أمور، ويخالفهم في أمور. وفي هذا السياق فصّل في أحكام الجملة الاسميّة، وما يتّصل بها من أمور؛ كموقع الاسم الجامد، ومسوّغات الابتداء بالنكرة، وموقع المشتقّ في الجملة الاسميّة، وتعريف المبتدأ، وتعريف الخبر، وأنواعه، وترتيب كلّ منهما في فضاء الجملة الاسميّة، وحذفِ أيٍّ منهما جوازا أو وجوبا؛ وغير ذلك. ونقد ما رآه يستوجب النقد من آراء النحويّين، من وجهة نظره. وقاده الحديث في الجملة الاسميّة إلى الحديث في النواسخ؛ فاستهلّ الحديثَ فيها بالحديثِ في (كان وأخواتها) من حيث التمامُ

والنقصانُ، ومن حيث نظامُ الترتيب، ومن حيث ما تختصّ به (كان) عن سائر أخواتها. وأتى إلى أفعال المقاربة والرجاء والشروع؛ فأطلق عليها: (أفعال المقاربة والإنشاء والرجاء)، وطرق من موضوعاتها مسائل، منها: التصرّف والجمود، والتمام والنقصان، ثُمّ أنشأ يتحدّث في دلالة النواسخ الفعليّة على الحدث. وأتى على النواسخ الحرفيّة: (إنّ وأخواتها). وكان النحويّون يتحدّثون– في هذا الباب– في مواضع كسر همزة (إنّ) وفتحها، وجوبا وجوازا؛ فخالفهم بأن تحدّث في (مواقع استعمال (إنّ) المكسورة، ومواقع استعمال (أنّ) المفتوحة)، موحيا– بذلك– إلى استقلال كلّ أداة عن أختها. وتحدّث في دلالة التوكيد في هذا الباب– باب (إنّ وأخواتها)– وفي عدم عملها، وفي تخفيف ذوات النون منها، وفي العطف على اسمها. وتحدّث في (لا) النافية للجنس من حيث عملُها والعاملُ في اسمها وفي خبرها، وغير ذلك من أحكامها ومسائلها. وأنهى كلامه في الجملة الاسميّة بمبحثٍ عقده على (ظنّ وأخواتها)، أجرى فيه الحديث على أفعال هذا الباب التي لليقين، وأفعالِه التي للرجحان، وأفعالِه التي للتحويل. ووقف وقفاتٍ ناقدة لآراء النحويّين في شأن الإلغاء والتعليق؛ ناقلا عنهم ما قالوه في حالات الإلغاء وحالات التعليق؛ رابطا بين ما قالوه والعلل المنطقيّة التي يزعم أنّهم وقعوا تحت سيطرتها. وتحدّث في أفعال (أَعْلَمَ وأرى). وختم المبحث بحديث في الإسناد في جملة (ظنّ وأخواتها)، ناقدا أنّ النحويّين عدُّوا مفعوليهما مبتدأ وخبرا. بعد ذلك أفرد الحديث للجملة الفعليّة، واستهلّه بكلام في ركنَي الإسناد فيها، وما يطرأ عليهما أو على أحدهما من حذف أو استتار. وحين تحدّث في الفاعل خالف النحويّين بأن جاء بالحديث فيه تحت عنوان (جملة الفاعل)، لا تحت عنوان (الفاعل) كما جرتْ عادةُ النحويّين في الغالب. تمحور حديثه في (جملة الفاعل) في ثلاث نقط رئيسة، هي: الركن الفعليّ، والركن الإسميّ، ونَقْدٌ للنحويّين لأنّهم يفرّقون بين الفاعل، ونائبِ الفاعل، والمبتدأ، ولأنّهم اصطلحوا على مفهوم الفاعل بـ(الفاعل) وعلى مفهوم نائب الفاعل بـ(نائب الفاعل). كان المبحث الذي جعله تحت عنوان (جملة نائب الفاعل) هو آخر مباحث القسم الثاني، وآخر مباحث الكتاب. تناول فيه الركن الفعليّ لهذه الجملة، وكيفيّةَ بناء الفعل للمجهول، وما ينوب عن الفاعل حين يُحذَف، مناقشا وناقدا لآراءٍ من آراء النحويّين التي قالوا بها في هذا الشأن. ثُمَّ ختم كتابه بتعليقات أخيره.

والملاحظ على تناوله لما جاء في كتابه من مسائل في القسمين الأوّل والثاني: أنّه سار على هدي ترتيب الألفيّة وكتبِ شارحيها في عرض المادة النحويّة؛ إذ بدأ بالمقدّمات النحويّة التي تشمل الكلمة وأقسامها، وعلامات كلّ قسم، والبناء والإعراب، والنكرات والمعارف، وغيرها؛ وثنّى بالحديث في المبتدأ والخبر فالنواسخ؛ وثلّث بالفاعل ونائبه. وهكذا كان يسير على نحو الترتيب المألوف في مدوّنات النحو السائد، وقد يُخالف قليلا في ترتيب المسائل الجزئيّة للباب الواحد. ممّا يعني أنّ تصوّراته عن التفكير النحويّ إنّما استقاها من مدوّنات النحويّين المتأخّرين لا من مدوّنات النحويّين الأوائل. وهذا ممّا يعاب به، ولا سيّما أنّه يطلق أحكامه إطلاقا على النحو كلِّه، وعلى النحويّين كافّة، في حين أنّه كان ينظر في كتب المتأخّرين لا في كتب المتقدّمين.

**مناقشة المؤلّف في عيوب نسبها للتفكير النحويّ:**

تطرّق عبد الرحمن أيوب في كلمته التي استهلّ بها كتابه: إلى عيوب يزعمها في النحو العربيّ القديم، وفي تفكيرِ النحويّين القدماء:

منها أنّ النحو العربيّ القديم "يقومُ على نوع من التفكير الجزئيّ الذي يُعنى بالمثال قبل أن يُعنى بالنظريّة. ومن أجل هذا جهد النحاة في تأويل ما

أشكل على القاعدة من أمثلة، أكثرَ ممّا جهدوا في مراجعة منطقهم ونظريّاتهم على ضوء ما أشكل عليها"[10]. ومن السهل عكس هذا الزعم بأن يُقال: إنّ النحو العربيّ القديم قام على نوع من التفكير الكلّيّ الذي يُعنى بالنظريّة، ومن أجل هذا سعى النحويّون إلى تأويل ما أشكل على القاعدة، من مثال شارد خرج ظاهرُه عن أصل القاعدة الكليّة التي تصدق على مصاديق كثيرة من الجزئيّات؛ لأنّها لم تستنبط إلّا باستقراء تلك الجزئيّات الكثيرة الشائعة، وبهذا التأويل حقّقوا الانسجام بين منطوق الكلام والنظريّة اللغويّة، وبهذا يتّسم تفكيرهم بالطابع الكلّيّ المؤطّر نظريّا، لا بالطابع الجزئيّ الذي لا يحكمه إطار نظريّ عامّ.

ومنها أنّ التفكير النحويّ التقليديّ "لا يخلص إلى قاعدته من مادته، بل إنّه يبني القاعدةَ على أساس من اعتبارات عقليّة أخرى، ثُمَّ يعمد إلى المادّة؛ فيفرض عليها القاعدة التي يقول بها. وهذا النوع من التفكير الذي يُسمّيه الغربيّون (a priori)[11] لا يمكن أن يوصف بأنّه تفكير علميّ بالمعنى الحديث"[12]. وهذا الكلامُ لا يصدّقه واقع الحال التي كان عليها النحويّون الأوائل الذين وضعوا قواعد النحو العربيّ، إذ لم يكونوا على الصفة التي ذكرها، بل كانوا يسمعون ثُمَّ يُقعِّدون، أي: كانوا يعتمدون على منهج الاستقراء في بناء القواعد النحويّة. والاستقراء يبدأ بالسماع، وينتهي بالمقياس، أي: ينطلق من الجزئيّ إلى الكليّ بخلاف الاستدلال الذي ينطلق من الكليّ إلى الجزئيّ. وهذا معناه أنّهم ينطلقون من المادة اللغويّة إلى القاعدة النحويّة، لا العكس. وأصدق مثال على ذلك كتاب سيبويه، إذ نجده لا يكاد يقرّر قاعدة إلّا على وفق الاستعمال، أي: إنّه يصدر في التحليل النحويّ عن لغة حيّة منطوقة، وُضِعَتْ قواعدُها بعد الاستقراء لا قبله، فالصدور فيه من المادة المستقراة إلى القاعدة الضابطة لا العكس. قال سيبويه: "هذا باب الفاعل الذي يتعدّاه فعلُه إلى مفعول؛ وذلك قولك: (ضربَ عبدُ اللهِ زيدًا). فـ(عبدُ الله) ارتفع ههنا كما ارتفع في (ذهب)[13] ، وشغلْتَ (ضربَ) به كما شغلْتَ به (ذهبَ)، وانتصب (زيد) لأنّه مفعول تعدّى إليه فعلُ الفاعلِ. فإن قدّمْتَ المفعولَ وأخَّرْتَ الفاعل، جرى اللفظ كما جرى في الأوّل، وذلك قولك: (ضربَ زيدًا عبدُ اللهِ)؛ لأنّك إنّما أردتَ به مؤخّرا ما أردتَ به مقدّما، ولم تُرد أن تَشغلَ الفعلَ بأوّل منه وإن كان مؤخّرا في اللفظ. فمن ثَمَّ كان حدُّ اللفظِ أن يكون فيه مقدّما، وهو عربيّ جيّد كثير"[14]. فهو هنا يصدر عن المثال الحيّ، أي: عن الأنماط النحويّة المستعملة بالفعل، وعن الكثرة التي لا يمكن تقريرُها إلّا بعد مرحلة الاستقراء، فقوله (كثير) يتضمّن عمليّة الاستقراء. ممّا يعني أنّ النحويّين الأوائل، قاموا باستقراء المادة اللغويّة، ثُمَّ صنّفوها وأطّروا لها نحويّا. وعلى هذا الاتّجاه يجري التحليل النحويّ في كتاب سيبويه. وهو اتّجاهٌ من العسير أن نجد فيه مصداقا على أنّه يصدر من القاعدة إلى المادّة، ومن اليسير جدّا أن نجد فيه مصاديق كثيرة على الصدور من المادة إلى القاعدة، أي: إنّه لا يقرّر قاعدة نحويّة إلّا على المادّة اللغويّة المحصّلة بالاستقراء. وتحكي كتب الطبقات رحلات النحويّين الأوائل الاستقرائيّة، كالخليل (170هـ) الذي استقرى مادّة علمه "من بوادي الحجاز ونجد وتهامة"[15]، وكالكسائيّ (189هـ) الذي تأثّر بالخليل في رحلاته الاستقرائيّة، فخرج إلى البادية "وأنفد[16] خمس عشرة قِنّينة حبر في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ"[17]، وكالأصمعيّ (216هـ) الذي كان يرتاد المربد، ويملأ ألواحَه منها[18]، وكان يحفظ "ستّة عشر ألف أرجوزة"[19]، ويُذكَرُ هو وأبو عبيدة (209هـ) وأبو زيد (215هـ) على "أنّهم عُمَدُ الروايةِ في البصرة"[20]. ومهما يكن الأمر، فإنّ النحويّين الأوائل قد عنوا عناية كبيرة بجمع المادة

اللغويّة، واعتمدوا في جمعها "على منهج واقعيّ واضح؛ فقد حدّدوا البيئة التي يصحُّ أخذ اللغة عنها، وذلك بأن حصروها في المناطق البادية من شبه الجزيرة العربيّة، مُعلِّلين ذلك بأنّ الحواضر وأطراف الجزيرة لا تمثِّل لغتُها لغة العرب تمثيلا صحيحا، لتعرّضها لمؤثِّرات أجنبيّة"[21]. أمّا بشأن نفيه صفة العلميّة بمعناها الحديث عن ذلك الاتّجاه الذي ظنّه هو اتّجاه النحو العربيّ ولم يكن ذلك؛ فنودّ أن نقرّرَ أنّ مجرّدَ نَفْيِ العلميّةِ عن اتّجاهٍ لسانيٍّ، وحبسها في اتّجاه آخر؛ ليس من العلمِيّة في شيءٍ، بل هو نظرة أيديولوجيّه لا علميّة. والواقع أنّ النظريّة التوليديّة تعتمد مبدأ الاستدلال لا الاستقراء، وتصدر من منطلقات عقليّة لا تجريبيّة، وتقول بقبليّة القواعد النحويّة[22]. ومع هذا لا نستطيع أن ننفي عنها صفة العلميّة، بل من المقرّر أنّها من صميم المعرفة اللسانيّة المعاصرة، إن لم تكن أكثرها انتشارا واتّساعا وأثرا وتأثيرا. نعم، لنا أن نختلف معها كليّا أو جزئيّا، وهذا يمكن تسويغه علميّا ومعرفيّا، ولكن لا نستطيع أن نجرّدها من صفة العلميّة، فتلك مجازفة تحيد عن دائرة الموضوعيّة العلميّة كثيرا، وتسقط في دائرة أدلجة العلم والمعرفة؛ إذ من المعلوم أنّ "طبيعة الظاهرة اللغويَّة لا تخضع للمسلّمات اليقينيَّة، ومعظم ما يقدّمه علم اللغة فرضيَّاتٌ حَوْلَ اللغة، لا ترقى إلى العلم اليقينيّ. وإذا كانت فرضيّات علم اللغة غير يقينيّة، فلابُدَّ من أن تكون حدسيَّة تخمينيَّة، ويلزم بهذا أنَّ أيَّ منهج يتناول الظاهرة اللغويّة لابُدَّ من أن يعتمد الحدس والتخمين في معظم منجزاته"[23]. وكان الخليل قد عدَّ التخمين منهجا صالحا لتفسير الظواهر اللغويّة، وذلك في جوابه لمن سأله عن العلل التي يعتلّ بها في النحو: من أينَ أتى بها؟، فقال الخليل: "إنَّ العرب نطقت على سجيّتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم يُنْقَلْ ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنَّه علّه لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلَّة، فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علّة له، فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم، دخل دارا محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحَّت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق، أو بالبراهين الواضحة، والحجج اللائحة، فكلَّما وقف هذا الرجل في الدار على شيءٍ منها قال: إنَّما فعل هذا هكذا لعلَّة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، سنحت له، وخطرت بباله، محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلَّة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائزٌ أن يكون فعله لغير تلك العلَّة، إلاَّ أنّ ذلك ممَّا ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علَّة لذلك، فإن سنح لغيري علّة لما عللته من النحو هو أَلْيَقُ ممَّا ذكرته بالمعلول فليأتِ بها"[24]. على أنّ هذا الذي يقوله الخليل إنّما هو في شأن التعليل، أي: في شأن استنباط العلل التي تُفسَّر بها الظواهر اللغويّة. والتفسير أساس في بناء النظريّة النحويّة التي تحكم الظواهر اللغويّة، لكنّه كان عند العرب مرحلة تالية لاستقراء المادّة اللغويّة، وفرزِ ظواهرها اللغويّة والنحويّة.

ومنها أنّ النحويّين القدماء: "قد عُنوا بأخذ العربيّة من أفواه العرب، ولكنّ الذي لا شكّ فيه أنّهم قد خلطوا بين القبائل، ولم يميزوا بين اللهجات، فيما عدا القليل ممّا حكوه عن قبيلة أو أخرى، ممّا هو أكثر علاقة بتفاصيل الموضوعات النحويّة منه بأسسها"[25]. وفي تقديرنا أنّ مثل هذا الكلام لا يأخذ في الحسبان الوجهة التي اتّجهتها الدراسات اللغويّة عند العرب منذ نشأتِها. ولو أُخِذَ ذلك في الحسبان، لأمكن فهم موقفهم من درس اللهجات؛ إذ من المعروف "أنّ العرب لم يتوفّروا على درس اللهجات كما يتوفّر على درسها المحدثون، ذلك لأنّ عملهم كان مرتبطا بفهم النصّ القرآنيّ وما يتّصل به من نصوص دينيّة، أي: كان مرتبطا باللغة الموحّدة التي نزل بها القرآن الكريم.

ومن ثَمَّ كان من العبث أن يوجّهوا جهودهم إلى درس اللهجات"[26]، فالنصُّ "القرآنيّ- بوصفه معيارا- هو الذي وجّه الدراسات اللغويّة القديمة هذه الوجهة الخاصّة"[27]. ومع هذا لم ينصرفوا عن درس اللهجات بالكليّة، ذلك أنّ "كتبَهم تعرض للهجات القبائل، لكنّنا نلفت إلى حقيقة مهمّة في تاريخ العربيّة، هي أنّ هذه اللهجات التي عرضوا لها ليست لهجات عاميّة كما نفهمها في العصر الحديث، وإنّما هي عناصر لغويّة تنتسب إلى قبائل معيّنة، وقد دخلت اللغة الموحّدة، وأصبح لها مستوى من الفصاحة مقرّر ومعروف"[28]. وعناية النحويّين بالقراءات القرآنيّة على اختلاف مراتبها أمر معروف، وانشغل به نحويّون كالفارسيّ (377هـ) في كتابه (الحجة للقرّاء السبعة)، وابن جنّي (392هـ) في كتابه (المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها). والعناية بهذه القراءات التي تمثّل اختلافاتٍ لهجيّة، هي التي أعطَتْ "للنحو القديم حيويّته. وفي هذا ردٌّ على مَن يتّهمون هذا النحو بالمعياريّة وتحكيم القواعد الجامدة"[29].

وبعد أن ذكر تلك العيوب التي فندناها آنفا، أخذ يتحدّث فيما يراه من موضوعيّةِ بحثٍ اتّسم بها التفكير اللغويّ الحديث وأنّ علماءَه اقتنعوا "بأن يكونوا وصّافين للظواهر اللغويّة لا مفلسفين لها"[30]، وأنّ اقتناعَهم هذا "لم يكن سوى ردّ فعلٍ لطغيان منطق أرسطو على التفكير اللغويّ في العصور القديمة، والعصورِ الوسطى، وفي صدر عصر النهضة"[31]. وهذا الكلام حجّة عليه لا له؛ وذلك لأنّ "العرب لم يدرسوا لغتهم على المنهج التاريخيّ"[32]، ولم يدرسوها "على أساس المنهج المقارن"[33] إلّا ما قد نجده من "إشارات طفيفة إلى لغات أجنبيّة، وبخاصّةٍ الفارسيّة والروميّة، كإشارات سيبويه في مواضع من الكتاب إلى الفارسيّة"[34]، كما في قوله: "وأمّا عمرويه فإنّه زعم أنّه أعجميٌّ، وأنّه ضربٌ من الأسماء الأعجميّة، وألزموا آخره شيئا لم يُلزَم الأعجميّة"[35]، وكقول ابن فارس (395هـ): "فأوّلُ الحروفِ الهمزةُ، والعرب تنفرد بها في عُرض الكلام، مثل: (قرأ)، ولا تكون في شيء من اللغات إلّا ابتداءً. وممّا اختصت به لغةُ العرب: الحاءُ والظاء. وزعم ناسٌ أنّ الضاد مقصورة على العرب دون سائر الأمم"[36]، وكالإشارات التي نجدها عند الثعالبي (429هـ) في الباب الذي عقده على ما "يجري مجرى الموازنة بين العربيّة والفارسيّة"[37]. وهذه الإشارات على قلّتها لا تمتُّ إلى المنهج المقارن- بمفهومه المعاصر- متّا حقيقيّا. وإذا كان العرب لم يدرسوا لغتّهم على وفق المنهج التاريخي ولا المنهج المقارن؛ فلم "يبقَ- إذن- إلّا المنهج الوصفيّ"[38]، وهو ما أكّد عبده الراجحيّ "أنّهم درسوا لغتَهم على أساسه، بمعنى أنّهم تناولوها- في الأغلب- تناولا لغويّا مبنيّا على وصف الظواهر كما هي"[39]. فضلا على هذا لا توجد قرائن تاريخيّة تثبت تأثّر النحويّين الأوائل بالمنطق الأرسطيّ بصفة خاصّة، ومجرّد التشابه في بعض المصطلحات بين النحو العربيّ ومنطق أرسطو، لا ينهض دليلا كافيا على مزاعم النقل أو التأثّر[40]. وعلى كلّ حال من حقّ أيّ أحدٍ أن يكتفي بأن يكون مجرّد وصّافٍ؛ فلا يأخذ بالفلسفة ولا بالمنطق، ولكن ليس له أن يدّعي أنّ صنيعه هذا هو كلُّ المنهج الوصفيّ وأن يضادَّ الفلسفةَ والمنطقَ بالمنهج الوصفيّ؛ لأنّ المنهج الوصفيّ هو نتاج فلسفة لها منطقها الخاصّ، هي الفلسفة الوضعيّة التي تزدري الميتافيزيقا، وترى "أنّ المعرفة الصحيحة هي المعرفة المبنيّة على الواقع والتجربة، وأنّ العلوم التجريبيّة هي التي تحقّق المثل الأعلى لليقين"[41]، ومنها انبثقت الوضعيّة المنطقيّة التي جعلَتْ "من فلسفة التحليل المنطقيّ واللغويّ السبيل الوحيد لإثبات صدق الخطاب وانسجامه"[42]. وإذا كان المنهج الوصفيّ من ثمرات لسانيّات دي

سوسير؛ فإنّ دي سوسير نفسه قد أفاد من الاتّجاهات الفلسفيّة والمعرفيّة السائدة في عصره؛ فأخذ من دور كايم[43] فكرة الحقيقة الاجتماعيّة، ونظر إلى اللغة من تلك الزاوية[44]، وأخذ من ماركس فكرة القيمة، ونظر إلى العلامة اللغويّة من خلالها[45]. أمّا تشومسكيّ؛ فإنّ إفادته الواسعة من الفلسفة العقليّة ولا سيّما عند أفلاطون وديكارت، لا تحتاج إلى بيان. والحاصل أنّ لغويّين معاصرين "قد فتنتهم دعوى الموضوعيّة في الدرس اللغويّ"[46]، فراحوا يعيبون على القدماء ما ظنّوه معياريّةً وأحكاما قيميّة "داعين إلى تبنّي المنهج الوصفيّ الذي توهّموه منهجا محايدا موضوعيّا"[47]، وفاتهم "أنّ الوصف لا بُدَّ أن يعتمد على إطار تصنيفيّ يعكس رؤية الباحث لموضوع الدرس. وفي حالة الدرس اللغويّ فإنّ موضوع الدرس هو الكلام سواءً أكان شفاهيّا أو كان نصّا مكتوبا، ومهمّة الباحث اكتشاف اللغة من خلال الكلام، أي: اكتشاف النظام اللغويّ الذي يتصرّف من خلاله المتكلّم أو الكاتب؛ لإيقاع الأحداث الكلاميّة أو لإنتاج النصوص المكتوبة. واكتشاف اللغة/ النظام إنّما يتمُّ عبر اكتشاف عناصر التشابه وعناصر الاختلاف، سواء على المستوى الصوتيّ أو الصرفيّ، أو على المستوى الدلاليّ أو المعجميّ. واكتشاف هذين العنصرين الأساسيّين لا يتمّ إلّا عبر عمليّات وطرائق ذات طابع تأويليّ في جوهرها"[48]. والطابع التأويليّ لا بُدَّ من أن يستند إلى مبانٍ معرفيّة، أي: فلسفيّة ومنطقيّة أرسطيّةً كانت أم غير أرسطيّة.

**مناقشة لبعض آرائه النحويّة:**

في هذا المبحث نناقش عبد الرحمن أيوب في آراءٍ من آرائه النحويّة الواردة في كتابه (دراسات نقديّة في النحو العربيّ)، مناقشةً لا نريد منها دفاعا عن آراء النحويّين القدماء التي نقدها، بل نحاول بها أن نكشف– قدر الإمكان– عن التصوّر النحويّ القديم الذي أفرز تلك الآراء، بصرف النظر عن الموافقة عليها أو عدم الموافقة عليها. فمثل هذا الكشف ممّا يضع اليد على ملامح نظريّة المعرفة اللغويّة عند العرب التي نظنُّ ظنّا قويّا أنّها لم تُكتَشف بعد، ولم تحظ بالعناية التي تستحقّها من الباحثين المعاصرين، ونظنّ أن عبد الرحمن أيوب كان قد غفل عن لحاظ ذلك التصوّر. ولحاظ التصوّر مقدّم على نقد الآراء الناتجة عنه، بل هو ضروريّ لاستيعاب تلك الآراء ووضعها في نصابها وسياقها. وسيكون عرضنا لآرائه بمقدار ما يكشف أنّه كان يغفل تصوّر النحويّين، ولا يضعه في الحسبان وهو ينتقد آراءهم. لذا سنكتفي بالوقوف عند شيءٍ من آرائه بما يكشف هذا، ولن نقف عند آرائه كلّها؛ لأنّ ذلك ممّا لا يتّسع له هذا البحث.

**تعريف الحرف:**

صنّف النحويّون العرب الكلمة ثلاثة أصناف: الاسم، والفعل، والحرف. قال سيبويه: "فالكَلِمُ: اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل. فالاسمُ: (رجل)، و(فرس) و(حائط). وأمّا الفعلُ فأمثلة أُخِذَتْ من لفظ أحداث الأسماء، وبُنِيَتْ لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع. فأمّا بناء ما مضى فـ(ذَهَبَ)، و(سَمِعَ)، و(مَكُثَ)، و(حُمِدَ). وأمّا بناء ما لم يقع فإنّه قولُك آمراً: (اذْهَبْ)، و(اقْتُلْ)، و(اضْرِبْ)؛ ومُخبِرًا: (يَقْتُلُ)، و(يَذْهَبُ)، و(يَضْرِبُ)، و(يُقْتَلُ)، و(يُضْرَبُ). وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت...، وأمّا ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو: (ثُمَّ)، و(سوف)، وواو القسم، ولام الإضافة، ونحوها"[49]. فقد نوّع سيبويه– في هذا النصّ– جنس (الكلمة) ثلاثة أنواع: الاسم، والفعل، والحرف. وهذا التنويع مبنيّ على أساس التصوّر أو المفهوم، فالكلمة إمّا أن تحيل على مفهوم ذهنيّ، أي: يكون لها تصوّر في الذهن حاصل بمجرّد لفظها، لا تتوقّف معرفته على التركيب، وإمّا لا. فإن كانت

لا تُحيل على مفهوم ذهنيّ، فهي الحرف. وإن كانت تحيل على مفهوم ذهنيّ، فإمّا أن يكون الزمان جزءا من ذلك المفهوم، وإمّا لا. فإن كان الزمان جزءا من مفهومها، فهي الفعل، وإن كان الزمان غير داخل في مفهومها فهي الاسم. قال ابن عقيل: "والكَلِمُ: اسم جنس، واحده كلمةٌ. وهي: إمّا اسمٌ، وإمّا فعلٌ، وإمّا حرفٌ؛ لأنّها إن دلّتْ على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان فهي الاسم، وإن اقترنت بزمان فهي الفعل، وإن لم تدلّ على معنى في نفسها– بل في غيرها– فهي الحرف"[50]. ومقتضى كلام سيبويه وابن عقيل أنّ الحرف ليس له مفهوم، أي: تصوّر ذهنيّ، يُدرك بمجرّد سماعه. وإنّما له وظيفة نحويّة تتمثّل في الربط أو التعليق بين عناصر الجملة من ذوات المفهومات. وهو الأمر الذي صرّح به الزجاجيّ إذ قال بعد كلامٍ في الاسم والفعل: "ولا بُدَّ من رابط بينها وهو الحرف"[51]، ومعنى هذا أنّ الحرف عنصر وظيفيّ، لا دلاليّ ذو مدخلات معجميّة كامنة في نفسه، بل له وظيفة تظهر من غيره وهو التركيب النحويّ الذي يقع الحرف فيه. ووظيفته هي الربط بين قَسيمَيْهِ في التركيب النحويّ، أي: إنّه يربط اسما باسم أو فعلا باسم، أو فعلا بفعل وهكذا، ولعلّه سُمِيَ حرفا بلحاظ من هذه الوظيفة الربطيّة. قال الزجاجيّ: "وسُمِيَ القسم الثالث حرفا، لأنّه حدُّ ما بين هذين القسمين ورباط لهما، والحرف حدُّ الشيء، فكأنّه– لوصله بين هذين– كالحروف التي تلي ما هو متّصل بها"[52]. لذا لا يكون الحرفُ مسندا ولا مسندا إليه؛ لأنّ الاسناد هو نسبةُ مُتَصَوَّرٍ إلى مُتَصَوَّرٍ؛ ليحصل به التصديق أو عدم التصديق.

ففي المثال: (ذهب الولدُ إلى عليّ)؛ فإنّ (ذهب) تدلّ على الذهاب مقرونا بالزمن الماضي، وهذا مفهومها المتصوّر عند النطق بها، و(الولد) و(عليّ) كلاهما اسمٌ؛ لأنّ كلّ واحد منهما يُتصوّر منه مدلوله غير المقترن بزمان، بمجرّد النطق به. أمّا (إلى) فلا مفهوم لها إذا استقلّت عن التركيب، أي: ليس لها صورة ذهنيّة تستحضر في الذهن بمجرد النطق بها، بخلاف (ذهب)، و(الولد) و(علي) فإنّ لكلّ واحدة منها صورة ذهنيّة تُستحضر بمجرّد النطق بها، فمعانيها من ضمن التصوّرات. أمّا (إلى) فمعناها وظيفيّ تركيبيّ، لا مفهوميّ تصوّريّ. بمعنى آخر: الأسماء والأفعال لها معان تصوّريّة، أمّا الحروف فلها وظائف نحويّة لا معان تصوّرية. أو قل: إنّ الأسماء والأفعال لها معان معجميّة، وليس للحروف هذه المعاني المعجميّة، بدليل أنّنا حين نستشير المعجم عن معنى كلمة (رجل) فإنّه يذكر لنا مفهومها التصوّريّ المتمثّل في (+إنسان +بالغ +ذكر)، وهذا هو المفهوم الذي نستفيده من كلمة (رجل) بمجرّد نطقها مستقلّة، خارج السياق النحويّ. ولا يعني هذا أنّ السياق النحويّ لا يؤثّر في الكلمات المفهوميّة، بل يؤثّر فيها تأثيرا قد ينزاح بها عن مفهومها التصوّريّ، لكن المقصود أنّ هذا النوع من الكلمات له دلالته المستقلّة المفهومة من الكلمة نفسها لا من غيرها. أمّا إذا استشرنا المعجم عن معنى (الواو) مثلا؛ فإنّه لن يذكر لها سمات مفهوميّة، بل سيذكر لها وظيفة نحويّة، وهي العطف، ومفهوم العطف مستفاد من مادّة (عطف) لا من (الواو)، لكنّ الواو تؤديّ وظيفة تركيبيّة هي عطف كلمة على كلمة أو جملة على جملة. وهذا هو المقصود من قول النحويّين: إنّ الحرف لا يدلُّ على معنى في نفسه[53]، أي: على صورة ذهنيّة، بل على معنى في غيره[54]، أي: يؤدّي وظيفة تركيبيّة[55].

ويُفْهَمُ هذا الذي قلناه في شأن الأسماء والأفعال، من تمثيل سيبويه للاسم بـ(رجل)، و(فرس)، و(حائط)؛ فهذه الكلمات الثلاث من نوع الاسم؛ لأنّها تدلّ على معان غير مقترنة بزمان، أي: ليس الزمان جزءا من معناها، ومن حدّه الفعل على النحو الذي جعل الزمان

جزءا من دلالة صيغته الصرفيّة (أمثلة أخذت من أحداث الأسماء، وبُنِيَتْ لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع)، أي: إنّ الفعل يدلُّ بمبناه الصرفيّ على (+حدث +زمان) أي: على معنى مقترن بزمان، وأمثلة الفعل التي ذكرها سيبويه ممّا يعزّز هذا المضمون. ويُفْهَم ما قلناه في شأن الحرف من قوله: (وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل)، فالحرف– هنا– في مقابل الاسم والفعل من جهة أنّهما يشيران إلى مفهوم ذهنيّ بمجرد النطق بهما، في حين لا يُشير الحرفُ إلى شيء متصوّر في الذهن، بل يجيء في التركيب لوظيفة نحويّة لا لدلالة معجميّة، وقوله (جاء لمعنى) في غاية الذكاء؛ إذ المجيء غير الوضع، فالوضع للكلمات ذوات المفهومات، والمجيء للكلمات الوظيفيّة التي لا تشير إلى مفهوم ذهني بمجرد النطق بها، بل تحتاج إلى أن تجيء في التركيب النحويّ الذي لا تظهر وظيفتها إلّا من خلاله؛ فهي غير موضوعة للإشارة إلى المعاني والمفهومات، بل يُجاء بها في التركيب لحاجة وظيفيّة تركيبيّة. أمّا كلام ابن عقيل، فيكاد يكون نصّا في المضمون الذي قلناه، وفي ما يُفْهَم من كلام سيبويه.

على أساس من ذلك التصوّر الواضح، حدَّ النحويّون الحرفَ بأنّه "ما دلَّ على معنى في غيره، نحو (مِنْ)، و(إلى)، و(ثُمّ)، وما أشبه ذلك. وشَرْحُه أنَّ (مِن) تدخل في الكلام للتبعيض، فهي تدلُّ على تبعيض غيرها، لا على تبعيضها نفسَها. وكذلك إذا كانت لابتداء الغاية، كانت غايةَ غيرِها، وكذلك سائر وجوهها. وكذلك (إلى) تدلُّ على المنتهى، فهي تدلّ على منتهى غيرِها، لا على منتهاها نفسِها. وكذلك سائر حروف المعاني"[56]. والغريب أنّ عبد الرحمن أيوب قد أشار إلى مضمون هذا التصوّر حين قال: "ومعنى دلالة الكلمة على نفسها أنّها لا تُعبّر عن مجرّد العلاقة بين أمرين آخرين. فكلمة (محمّد) تدلُّ على الذات التي وُضِعَتِ الكلمة لها. وكذلك كلمة (ضرب) تدلّ على الحدث الذي وضعت له الكلمة في زمن خاصّ. أمّا كلمة (إلى)، فلا تدلُّ إلّا على علاقة بين الحدث الذي يعبّر عنه بالكلمة (ذهب)، والذاتِ التي يعبّر عنها بالكلمة (علي)"[57] ، لكنّه تجاهل هذا التصوّر الذي أشار إليه، أو تغافل عنه؛ فسارع إلى تخطئة قول النحويّين: (إنّ الحرف لا يدلُّ على معنى في نفسه، بل في غيره)، وذهب إلى أنّ الحرف يدلُّ على معنى في نفسه[58]، مستدلّا بما ينقض مذهبَه، ويعزّز مبنى النحويّين. قال: "والنحاة– هنا– قد أخطؤوا فكلمة (إلى) قد دلّتْ على معنى في نفسها، هو العلاقة التي تضفيها على الكلمة التي تشير للحدث، والكلمة التي تشير للذات في المثال السابق[59]، ولو كانت هذه العلاقة موجودة في هاتين الكلمتين؛ لأدّت المعنى دون حاجّة إلى وجود الكلمة (إلى)، ولكان من الممكن أن نقول: (ذهب الولد علي)، لنفيد المعنى الذي يستفاد من الجملة (ذهبَ الولدُ إلى عليٍّ)"[60]. والواقع أنّ هذه العلاقة ليست معنى دلّت عليه كلمة (إلى) بنفسها، بل هي وظيفة نحويّة أدّتْها بمجيئها في هذا التركيب، ولو تجرّدت (إلى) من هذا التركيب، لما فُهِمَتْ منها تلك العلاقة. فكلامه– إذن– مصداق على أنّ الحرف لا يدلّ على معنى في نفسه، بل في غيره، وهو التركيب النحويّ الذي يكتنف الحرفَ. فالحروف لا دلالة لها مستقلّة عن السياق النحويّ، لأنّ معانيها وظيفيّة نحويّة، لا معجميّة. وأمّا قوله (لو كانت هذه العلاقة موجودة في هاتين الكلمتين؛ لأدّت المعنى دون حاجّة إلى وجود الكلمة (إلى)، ولكان من الممكن أن نقول: (ذهب الولد علي))، فهو من باب لزوم ما لا يلزم، ومبنيّ على توهّم أنّ وظيفة الحرف إمّا أن تكون معنى مستقلّا فيه، وإمّا أن تكون مضمّنة في عناصر الجملة الأخرى وتُفْهَم منها بدون الحرف، وهي لا هذا

ولا ذاك، بل هي وظيفة نحويّة يؤدّيها الحرف في التركيب النحويّ، ووجوده ضروريّ لأداء هذه الوظيفة النحويّة التي لا تُفْهَم من الحرف مستقّلا عن التركيب، لأنّها ليست دلالة معجميّة، بل تُفْهَم من وجوده في التركيب؛ لأنّها وظيفة نحويّة، وصفناها في ما سبق بالربط والتعليق، ووصفها ابن الحاجب في كلامه على حروف الجرّ، بأنّها جرُّ "معنى الفعل إلى الاسم"[61]، وهذا الذي يصفه ابن الحاجب هو وظيفة علائقيّة لا تجلّيَ لها إلّا من خلال التركيب، لا معنى معجميّ يتبادر إلى الذهن بمجرّد نطق الكلمة. فالذي يفيده الحرفُ في التركيبِ هو علاقةٌ نحويّةٌ، لا دلالةٌ معجميّةٌ، وهي علاقة كانت واضحةً لدى الكوفيّين عندما سمّوا حروفَ الجرِّ "حروفَ الإضافة؛ لأنّها تُضيف الفعلَ إلى الاسم أي: توصله إليه وتربطه به، وحروفَ الصفاتِ؛ لأنّها تُحدثُ صفةً في الاسم"[62]. وعلى كلّ حال يعزّز كلام عبد الرحمن أيوب المذكور آنفا، مذهبَ النحويّين القاضي بأنّ "الحرف ما دلّ على معنى في غيره. ومِن ثَمَّ لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه"[63]، ولا ينقضه، بل يصحّحه من حيث أراد أن يخطِّئه. قال ابن يعيش: "إذا قلتَ (الغلام)، فُهِمَ منه المعرفة. ولو قلتَ (أل) مفردةً، لم يُفهم منه معنى، فإذا قُرِن بما بعده من الاسم، أفاد التعريف في الاسم؛ فهذا معنى دلالته في غيره"[64].

**الحرف له محلٌّ من الإعراب:**

الظاهرة الإعرابيّة ضاربةٌ بجذورها في أقدم اللغات الساميّة؛ فأقدم "صورة للإعراب جاءتنا من اللغة الأكديّة، وهي صورة من الإعراب تشتمل على كثير من النضج"[65]. وهو نضج ينزع "إلى تصوّر أنّ نشأة هذه الظاهرة في اللغات الساميّة كانت في طورٍ أذهبَ في القدم من آثارها في الأكديّة"[66]. وعلى كلّ حال تتجلّى هذه الظاهرة في صورتها الأكمل في العربيّة، وقد عالج النحويّون الأوائل قضاياها في مرحلة النحو الشفاهيّ قبل سيبويه، على نحو ما نجد في صنيع عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ مع الفرزدق[67]، وفي" إشارة عيسى بن عمر إلى العوامل المحذوفة"[68]. وعالجها سيبويه– في مواضع متفرّقة من كتابه– في ضمن منظومة نظريّته عن العامل النحويّ التي صاغها بلحاظ أبعاد لغويّة خالصة[69].

ويكفي أن نقف على تصوّر سيبويه بشأن الظاهرة الإعرابيّة، من خلال ما جاء في مقدّمة كتابه، في باب أسماه "باب مجاري أواخر الكلم من العربيّة"[70]، صاغ فيه تصوّراته بشأنها على نحوٍ إجماليّ، آخذا في الحسبان السلوك النحويّ لصنفين من الكلمات هي: الكلمات المعربة، والكلمات المبنيّة؛ فقال: "وهي تجري على ثمانية مجار: على النصبّ والجرّ والرفع والجزم، والفتح والضمّ والكسر والوقف"[71]، ملاحظا أنَّ "هذه المجاري الثمانية يجمعهنّ في اللفظ أربعةُ أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجرّ والكسر فيه ضرب واحد. وكذلك الرفع والضمّ، والجزم والوقف"[72]؛ وأنّ الكلمات المعربة تسلك في التركيب الجُمليّ سلوكا نحويّا مختلفا عن السلوك النحويّ للكلمات المبنيّة فيه، إذ تتغيّر حركةُ أواخر الكلمات المعربة باختلاف مواقعها الإعرابيّة التي تقتضيها العوامل النحويّة الداخلة عليها، في حين تلزم أواخر المبنيّات حالا واحدة لا تتغيّر مهما تغيّرت مواقعها الإعرابيّة التي تقتضيها العوامل النحويّة. وفي هذا الشأن قال سيبويه: "وإنّما ذكرتُ لك ثمانية مجار؛ لأفرُقَ بين ما يَدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحدِثُ فيه العامل– وليس شيءٌ منها إلّا وهو يزول عنه– وبين ما يُبنى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه، لغير شيء أحدثَ ذلك فيه من العوامل التي لكلِّ عاملٍ منها ضربٌ من اللفظ في الحرف. وذلك الحرفُ حرفُ الإعرابِ"[73]. فهذا النص فيه دلالة على اختلاف السلوك النحويّ للكلمات المعربة عنه للكلمات المبنيّة،

وهي كلماتٌ تتسلّط عليها العوامل النحويّة، وتقتضي لها مواقع نحويّة خاصّة، هي مواقع المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات، والمجزومات، وتحلّ في هذه المواقع الكلمات المعربة أو الكلمات المبنيّة التي لها محلّ من الإعراب. أمّا الكلمات التي لا محلّ لها من الإعراب- ومنها الحروف- فلا تحلُّ بنفسها في تلك المواقع، ولا تتوارد عليها المعاني النحويّة لتلك المواقع. ولأنّ كلَّ موقع إعرابيّ يقتضي أثرا نحويّا تكسع به أواخر الكلمات المعربة التي تقع فيه؛ أشار سيبويه في النصّ السابق إشارة جليّة تربط بين ظاهرةَ الإعراب والأثر النحويّ الذي يظهر على الحرف الأخير من الكلمة، وهو ما أسماه (حرفَ الإعراب).

وبسبب من ذلك ذهب سيبويه إلى القول بفكرة التمكّن لتفسير انقسام الكلمات التي تحلُّ في المواقع الإعرابيّة، على معربة ومبنيّة. والتمكّن فكرة تعتدّ بأصالة الاسم في باب الاسميّة؛ بمعنى أنّه مصداق أمثل لمقولة الاسم، تتجلّى فيه كلُّ الخصائص الاسميّة، ولا يتخلّف منها شيءٌ فيه[74]. لذا يستحقّ الاسمُ المتمكّنُ وما أشبهه صفةَ الإعرابِ، قال: "فالرفع والجرُّ والنصبُ والجزمُ لحروفِ الإعرابِ. وحروفُ الإعرابِ للأسماء المتمكّنة، وللأفعال المضارعةِ لأسماء الفاعلين، التي في أوائلها الزوائد الأربع: الهمزة، والتاء، والياء، والنون. وذلك قولك: (أَفْعَلُ أنا)، و(تَفْعَلُ أنت أو هي)، و(يَفْعَلُ هو)، و(نَفْعَلُ نحن)"[75]. أمّا البناء فهو صفة دائمة في غير ذلك من الكلمات، وهي: الأسماء غير المتمكّنة، والأفعال غير المضارعة، والحروف كلّها. وفي هذا الشأن قال سيبويه: "وأمّا الفتح والكسر والضمّ والوقف؛ فللأسماء غير المتمكّنة المضارعةِ عندهم ما ليس باسم ولا فعل ممّا جاء لمعنى ليس غير، نحو: (سوف)، و(قد)؛ وللأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة؛ وللحروف التي ليست بأسماء ولا أفعال ولم تجئ إلاّ لمعنى"[76].

وعلى هذا، تكون الكلمات إمّا عاملة وإمّا معمولة. والمعمولة تحتلُّ في فضاء الجملة محلّا من محلّات الإعراب الأربعة: الرفع، والنصب، والجرّ، والجزم، وهي محلّات تحلُّ فيها المعرباتُ فتصاحبها علامة الإعراب الخاصّة بذلك المحلّ، والمبنيّاتُ فلا تصاحبُها تلك العلامةُ؛ فيكون لها- حينئذ- الإعرابُ المحليّ لا اللفظيّ.

والإعرابُ من القرائن اللفظيّة[77] ؛لأنّه "إنّما يؤتى به للفرق بين المعاني"[78] النحويّة. وهو سمة غالبة في الأسماء[79]؛ لأنّها هي التي تعتورها المعاني النحويّة، "فتكون فاعلة، ومفعولة، ومضافة، ومضافا إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلّة على هذه المعاني"[80]. لذا "جُعلت حركاتُ الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني"[81]. ومعنى هذا أنّ الأسماء تقع في سياقات تركيبيّة، تقتضي لها معانِيَ نحويّة، يُستَدلُّ عليها بالإعراب. وفي هذا الشأن قال ابن فارس: "من العلوم الجليلة التي خُصَّتْ بها العربُ؛ الإعرابُ الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يُعرفُ الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما ميز فاعلٌ من مفعول، ولا مضافٌ من منعوت، ولا تَعَجُّبٌ من استفهام، ولا صَدْرُ من مصدَر، ولا نعتٌ من توكيد"[82]، وقال: "فأمّا الإعراب، فبه تُميَّز المعاني، ويُوقَف على أغراض المتكلمين. وذلك أنّ قائلا لو قال: (ما أحسنْ زيدْ) غيرَ معرب، أو (ضرب عمرْ زيد) غير معرب؛ لم يوقَف على مراده. فإن قال: (ما أحسنَ زيدًا)، أو (ما أحسنُ زيدٍ)، أو (ما أحسنَ زيدٌ)؛ أبانَ بالإعراب عن المعنى الذي أراده"[83]. وليس كذلك الحرفُ "إذ ليس فيه مقتضى الإعراب؛ لأنّه لا يعتوره من المعاني ما يحتاج إلى الإعراب"[84]، أي: لا تتوارد عليه "معان تركيبيّة، يحتاج التمييز بينها إلى الإعراب"[85]، وإنّما يؤدّي الحرف وظيفة نحويّة[86] تتمثّل في الربط بين عنصرين أو أكثر من عناصر

الجملة. وهذه وظيفة لا يفتقر الحرفُ في تأديتها "إلى إعراب، نحو: (أخذتُ من الدراهم)، فالتبعيض مستفاد من لفظ (من) بدون الإعراب"[87]. ومعنى هذا أنّ الحرف لا يحتلُّ موقعا من المواقع الإعرابيّة التي تقع فيها الأسماءُ. وهذا ما يعنيه النحويّون بقولهم: إنّ الحرف لا محلّ له من الإعراب.

على أنّ عبد الرحمن أيوب لم يضع في حسبانه ذلك التصوّر السابق، حين ذهب إلى "أنّ الحرف يشغل موقعا إعرابيّا، ولكنّه لا يستلزم حكما إعرابيّا"[88]. ولو أنّه وضع ذلك التصوّر في حسبانه، لأدرك أنّ مذهبه هذا يهدم أصلا أصّله هو، وبناه على فرض أنّ الحرف لا محلّ له من الإعراب، فقال: "والموقع الإعرابيّ يستلزم حكما إعرابيّا هو ما نسمّيه بالحالة الإعرابيّة. وهذه الحالة لا تظهر في الفعل (ضرب)[89] لأنّه مبنيّ، ولكنّها تظهر في كلمة (محمّد)، وكلمةِ (علي)"[90]. والأغرب من هذا كلّه أنّه قد قرّر من قبلُ، أنّ "الموقع الإعرابيَّ أمرٌ متغيّر يعرض للكلمة"[91]، وأنّ "لكلّ موقع إعرابيّ حالة إعرابيّة"[92]. وهذا الذي قرّره هو لا ينطبق على الحرف؛ لأنّ الحرف لا تتغيّر مواقعه الإعرابيّة، وقد تتعدّد وظائفه النحويّه، فمثلا (حتّى) في تركيب ما تكون جارّة، وفي تركيب آخر تكون للابتداء، وفي آخر للعطف، لكنّ هذا التغيير ليس تغييرا في الموقع الإعرابيّ، وإنّما هو تغيير في الوظيفة النحويّة، فالحروف تتغيّر وظائفها النحويّة، لا مواقعها الإعرابيّة. هذا إذا سلّمنا جدلا بأنّ الحرف قد حلَّ في موقع إعرابيّ مسايرة لكلام عبد الرحمن أيوب، غير أنّ الذي عليه التصوّر النحويّ أنّ الحرفَ يحلُّ في موقع نحويّ لا في موقع إعرابيّ، انطلاقا من أنّ النحويّين إنّما تصوّروا الكلمات على قسمين: الأوّل يكون معمولا فيه، أي: يتأثّر بالعامل لفظا ومحلّا وهذه هي الكلمات المعربة، أو محلّا فقط وهذه هي الكلمات المبنيّة، وكلاهما يتأثّر بالعامل. والثاني الكلمات التي لا تأتي معمولا فيها أي لا تُسلّط عليها العوامل، وهي الكلمات التي لا محلّ لها من الإعراب، ومن هذه الكلمات عند النحويّين الحروف، وكذلك الفعل الماضي (ضرب) الذي توهّم أنّه يحتلّ موقعا إعرابيّا في حين أنّه وقع في موقع نحويّ لا في محلّ إعرابيّ. ونحسب أنّ هذه هي المعضلة التي لم يستطع عبد الرحمن أيوب حلّها، وهي الفرق بين الموقع النحويّ والمحلّ الإعرابيّ، فالموقع النحويّ تحلُّ فيه العواملُ، والمعمولاتُ، والكلماتُ التي لا محلّ لها من الإعراب. أمّا المحلّ الإعرابيّ فهو بحسب التصوّر النحويّ للمعمولات حسبُ.

**الأفعال الخمسة المؤكّدة بالنون:**

التوكيد في العربيّة أسلوبٌ له وجوه متعدّدة. منها توكيد الفعل بنوني التوكيد: الثقيلة أو الخفيفة؛ إذ يوكّد الأمر بهما مطلقا[93]، والمضارع مقيّدا بشروط[94]؛ فيبنى على الفتحِ إذا باشرَتْه نونا التوكيد؛ ويبقى على إعرابه إنْ لم تباشراه، فله معهما حالان: البناء على الفتح حين المباشَرة لعلّة التركيب مع النون المباشِرة[95]، كما في (هَلْ تَفْعَلَنَّ هذا، يا زيدُ)؛ والإعرابُ عند عدمِ المباشَرة، وذلك إذا كان مُسندًا إلى ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، كما في (هَلْ تَفْعَلانِّ، يا رجلانِ)، و(هَلْ تَفْعَلُنَّ، يا رجالُ)، و(هَلْ تَفْعَلِنَّ، يا هندُ)، فالمضارع في هذه المُثُلِ باقٍ على أصلِ الإعراب لِفَواتِ مُقْتَضِي البناء– وهو التركيب– بوجود الحاجز[96] الملفوظ وهو ألف الاثنين، أو الملحوظ وهو واو الجماعة أو ياء المخاطبة، لكنّ عبد الرحمن أيوب مُعتَرِضٌ على كونِ المضارع معربا في هذه المُثُلِ، بأنّ "أواخر هذه الصيغ لم تتغيّر بتغيُّر التراكيب"[97].

ويقصد بعدم تغيّر أواخر هذه الصيغ أنّ النون علامةَ الإعراب تُحذف في الحالات الإعرابيّة الثلاث: الرفع والنصب والجزم؛ ولهذا ينطبق عليها– في نظره– تعريف المبني، قال: "وبهذا ينطبق تعريف المبنيّ

على هذه الصيغ ومع هذا قال النحاة بأنّها صيغ معربة، وسبب ذلك كما يصرّح الأشمونيّ أنّ الفعل لم يُركَّب مع التوكيد؛ لأنّ العرب لم تُركّب ثلاثة أشياء، ولكن مثل هذا التعليل لا يخرج بهم عن قصور تعريفهم على أيّ حال، ولنضرب المثال (لتضربُنَّ) سيقول النحاة: إنّ الفعل مجزوم بحذف النون المحذوفة لتوالي الأمثال، وإذا صحَّ أنّ النون قد حذفت فكيف تحذف مرّة أخرى؟ النحاة لا يلتفتون لهذا التناقض الذي يقعون فيه حينما يعربون المثال (هل تضربُنَّ) بأنّ المضارع مرفوع بثبوت النون المحذوفة، وكأنّ الثبوت والحذف أمران غير متناقضين، أَوَلَمْ يكن من الأولى للنحاة أن يقولوا ببناء الفعل المضارع في حالة وجود نون التوكيد مفصولة أو غير مفصولة[98]؛ وبهذا ينقذون أنفسهم من استعمالات عبارات إعرابيّة تتناقض ألفاظها؟ وإلى هذا الرأي ذهب الأخفش في بعض الروايات"[99].

وفاتَه أنّ علّة البناء– في التصوّر النحويّ– ليست لزوم الحركة وعدم تغيّرها، بدليل أنّهم يقولون بإعراب كلمات يلزم آخرُها حالا واحدة في أحوالها الإعرابيّة الثلاثة كما في الأسماء المقصورة[100]، أو في بعض أحوالها كما في الأسماء المنقوصة في حالي الرفع والجرّ، وقالوا ببناء كلمات لا يلزم آخرها حالا واحدة كالأفعال الماضية (قامَ)، و(قُمْتُ)، و(قومُوا). لذا يكون التصوّر النحويّ مبنيّا على أنّ اللزوم مظهر من مظاهر البناء لا سبب له. وقد أشرنا إلى أنّهم عللّوا بناءَ المضارعِ المباشرِ نونَ التوكيد، بالتركيب، لا بلزوم الفتح.

هذا التركيب الذي عُلِّل به بناء المضارع المباشر نون التوكيد غير موجود في الأفعال الخمسة عند تأكيدها بالنون؛ لأنّه قد فُصِلَ بين الفعل والنون بفاصل "ملفوظ به كألف الاثنين، أو مقدّر كواو الجماعة وياء المخاطبة"[101]، وإذا وجد الفاصل فلا تركيبَ. وسنرى بعد قليل أنّ الفاصل ملفوظ به دائما في حال الألف وفي حالي الواو والياء.

أمّا قول الأشموني: "لأنّ العرب لم تُركّب ثلاثة أشياء"[102]، الذي أشار إليه المؤلّف في كلامه السابق، فليس سببا لعدم البناء في هذه الأفعال كما ظنّ المؤلّف، وإنّما هو قول جاء في آخر كلام الأشموني، في عدم بناء هذه الأفعال، وقد ذكر الأشموني هذا القول علّةً لعدم التركيب، لا لعدم البناء.

وإن أردنا ألّا نعرب المضارع المسند إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة أو ألف الاثنين وقد أكّد بالنون على نحو ما يعربُه النحويّون، ففي ميسورنا أن نعربه على أنّه مرفوع بتقدير ثبوت النون أسوة– في التقدير– بالفعل المضارع الذي يعرب بحركات مقدرّة للتعذّر أو الثقل. ولا بأس من أن يزاد هذا الموضع على مواضع تقدير علامةِ الإعرابِ على الفعل، مع ملاحظة أنّ تقدير ثبوت النون– هنا– للثقل؛ لأنّ ذكرها يؤدّي إلى ثقل توالي الأمثال. وأمّا في حال النصب والجزم فالفعل منصوب بحذف النون، والحذفُ ظاهر لا مقدّر بوصفه سابقا للتوكيد الحادث بعد النصب والجزم.

لقد قال النحويّون بحذف الفاعل في نحو (هل تفعلُنَّ، يا رجالُ)، و(هل تفعلِنَّ يا هندُ)[103]، وهم لا يقصدون بذلك الحذف النحويّ، بل يقصدون بذلك الحذف الصوتيّ. وهو ظاهرةٌ لا تندرج تحت الحذف النحويّ بحال من الأحوال. ولا يلزمُ من الحذف الصوتيّ حذفٌ نحويٌّ، بل قد يكونُ الحذفُ الصوتيُّ مع الوجودِ النحويّ لا مع الحذف النحويّ؛ لأنّ الوجود النحويّ تركيبيّ لا صوتيّ. وعلى هذا لا تناقض بين قولهم بالحذف الصوتيّ وقولِهم بأنّ الفاعل "عمدة لا يجوز حذفه؛ لأنّ الفعل وفاعله كجزأي كلمة لا يُستغنى بأحدهما عن الآخر"[104].

وإذا أمعنّا النظر في المثالَيْنِ: (هل تفعلُنَّ؟)، و(هل تفعلِنّ؟)، لوجدنا أنّ الحاصل فيهما هو تقصير الواو والياء المـدِّيَّتَيْنِ لا حذفهما بالكليّة. ومعنى هذا أنّ

الفاعل موجود لا محذوف لكنّه قُصِّر مَدُّه، فصار بطول حركة واحدة لا حركتين، وذلك للتخلّص من المقطع المديد (ص ح ح ص) الذي تستكره العربيّة وجوده في درج الكلام، فتجنح إلى اختصاره إلى مقطع طويل مقفل (ص ح ص)[105] ، ممّا يعني أنّ الفاصل بين نون التوكيد والمضارع ملفوظ في المسند إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة كما هو في المسند إلى ألف الاثنين؛ فتتأكّد بذلك وجاهةُ قولِ النحويّين بإعراب الفعل المضارع من نحو الفعلين المذكورين آنفا ؛لأنّ نون التوكيد لم تباشره؛ إذ هو مفصول عنها بالفاعل الملفوظ به دائما.

**إعراب الاسم المقصور:**

المعرب والمبنيّ "مصطلحان نحويّان راسخان"[106]، سار عليهما النحويّون "في تبويبهم للنحو تبويبا شاملا مستوعبا. فكلُّ الكلام النحويّ لا يخلو من أن يكون مبنيّا أو مُعربا"[107]. والمُعرب هو: "ما سَلِمَ من شبه الحرف"[108]؛ فيدخله الإعرابُ وهو: تغيير أواخر الكَلِمِ "لاختلاف العوامل الداخلة عليها، لفظا أو تقديرا"[109]. والمبنيّ هو ما أشبه الحرف شبها قويّا[110] في بنيتِه[111] أو في سلوكه[112] النحويّ؛ فيلزمُه البناءُ وهو: "لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل[113] ولا اعتلال[115,114]. فالإعراب والبناء مفهومانِ متّصلان بفكرة أصالة الاسم في باب الاسميّة أو عدم أصالته. والاسم المتمكّن هو الذي لا يشبه الحرفَ شبها قويّا، وغير المتمكّن هو الذي يشبهه شبها قويّا في بنيته أو في سلوكه. أمّا تغيير آخر الكلمة لاختلاف العوامل، فهو من مُقْتَضى كون الكلمة معربة، وليس هو المقصود من كونها معربة. وكذلك لزوم الكلمة حالا واحدة هو من مُقتَضى كون الكلمة مبنيّة، وليس هو معنى المبنيّ ومفهومه. قال سيبويه في شأن أن الإعراب مقتضى للمعرب: "فالرفعُ، والجرُّ، والنصبُ، والجزمُ؛ لحروفِ الإعرابِ. وحروفُ الإعرابِ للأسماء المتمكّنة، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلينَ التي في أوائلها الزوائد الأربع"[116]. وقال في شأن أنّ البناء مقتضى للمبنيّ لا أنّه معناه: "وأمّا الفتحُ والكسرُ والضمُّ والوقفُ؛ فللأسماء غير المتمكّنة، المضارعةِ عندهم ما ليس باسم ولا فعل ممّا جاء لمعنًى ليس غيرُ، نحو: سوف و(قد)؛ وللأفعال التي لم تَجرِ مَجرى المضارِعة؛ وللحروف التي ليست بأسماء ولا أفعال ولم تجئ إلاّ لمعنًى"[117]. ويتّضح من كلام سيبويه أنّ موجب البناء هو كون الاسم المبنيّ غير متمكّن في باب الاسميّة، وهو المعنى الذي عبّر عنه ابن مالك بالشبه المدني من الحرف[118]. وليس موجب البناء أنّ الحرف الأخير لا يقبل الحركة، فهذا تصوّر خارج عمّا عليه تصوّر النحويّين.

وهذا التصوّر الخارج عن تصوّر النحويّين هو الذي نسبه عبد الرحمن أيوب إلى النحويّين، ثُمّ بنى نقده عليه، في هذه المسألة التي نحن بشأنها. قال: "رأينا أنّ تقسيم النحاة للكلمة إلى معربة ومبنيّة قائم على أساس قابليّة آخرها للتغيّر بالحركات أو عدم التغيّر بها– تبعا لوجودها في تركيبات مختلفة– وبناء على ذلك لا نرى أيّ فارق بين كلمة (عيسى) وكلمة (هذا). وعند النحاة أنّ (عيسى) كلمة معربة مع أنّ آخرها لا يتغيّر بتغيّر التراكيب، وهم يقولون: إنّ هذه الكلمة معربة بحركة مقدّرة على أخرها للتعذّر– أي: لوجود الألف التي لا تقبل الحركة– وهذا الكلامُ نفسه يمكن أن ينطبق على لفظة (هذا)"[119]. وإذا كان عبد الرحمن أيوب لا يرى فارقا بين كلمتي (عيسى)، و(هذا)؛ فإنّ الفرق بينهما واضح جليّ في التصوّر النحويّ. فكلمة (عيسى) معربة ومعجميّة، وكلمة (هذا) مبنيّة ووظيفيّة لا معجميّة؛ فهي تؤدّي معنى وظيفيّ من معاني الحروف، أيّ: إنّها مضمّنة معنى الحرف[120]، وهذا هو موجب بنائها. أمّا كلمة (عيسى) فلا موجب لبنائها على وفق التصوّر النحويّ، لكنّ محل الإعراب فيها لا يقبل الحركة لأنّه من جنسها، والحركة إنّما تَحلُّ في الصامت لا في الصائت.

وكان الرضيّ قد احترز من أن يَتصوّرَ أحدٌ ما تصوّرَه عبد الرحمن أيوب، فقال: "إن قيل: أيّ فرق بين المعرب والمبنيّ في الحكم المذكور؟ فإنّ المبنيّ– أيضا– يختلف تقديرا، وذلك في أحد قسمَيْه، أعني المركّب منه مع العامل، نحو: (جاءني هؤلاءِ) فهو مثل: (جاءني قاضٍ). فالجواب: أنّ المُعرَب يختلف آخرُه تقديرا، أي: يُقدَّر الإعراب على حرفه الأخير، ولا يظهر، إمّا للتعذّر، كما في المقصور، وإمّا للاستثقال، كما في المنقوص، بخلاف المبنيّ، فإنّ الإعراب لا يُقدَّر على حرفه الأخير، إذ المانع من الإعراب في جملته[121]، وهو مشابهته للمبنيّ، لا في آخره، نحو: (هؤلاءِ) و(أمسِ)، وقد يكون في آخره– أيضا– كما في جملته، نحو: (هذا)، ولهذا يُقال في نحو (هؤلاء): إنّه في محل الرفع، أي: في موضع الاسم المرفوع، بخلاف المقصور في: (جاءني الفتى)، فإنّه يُقال: إنّ الرفع مقدّر في آخره"[122].

والحاصل أنّ أساس تقسيم الكلمة على معرب ومبنيّ، مسألةٌ لا علاقة لها بقبول آخر الكلمة الحركةَ أو عدمِ قبولِه إيّاها. فالكلمات: (أنتَ)، و(أينَ)، و(كيفَ)، و(الذينَ)، و(حيثُ)؛ يمكن أن يقبل آخرها الحركات؛ لأنّه لا علّة صوتيّة تمنع ذلك فيه، وعلى الرغم من ذلك فهي مبنيّة لمشابهتها الحروف. وكلمتا (أرض، وسُما)، الأولى آخِرُها قابلٌ للحركات، والثانيةُ آخِرُها غيرُ قابلٍ لها، وكلتاهما معربتان؛ لأنّهما لا شبه بالحروف فيهما. ومثل الثانية كلمة (عيسى) التي تختلف عن كلمة (هذا). وممّا يدلُّ على إعراب المقصور أنّ علامات الإعراب الفرعيّة تظهر عليه عند التثنية والجمع، فنقول: (جاء العيسَيانِ)، و(رأيت العيسيَين)، و(جاء العيسَوْنَ) و(رأيتُ العيسَينَ). ثُمَّ إنّ القائل ببناء المقصور لأنّ آخره يلزم حالا واحدة؛ يلزمه القولُ بإعراب الفعل الماضي؛ لأنّ آخره لا يلزم حالا واحدة؛ فيأتي مفتوحا وساكنا ومضموما كما في: (قامَ زيدٌ)، و(قُمْتُ)، و(قوموا)، وهو لا يقول بذلك.

**اسم الفعل:**

من الكلمات المُشكلةِ في العربيّةِ؛ اسمُ الفعل. ووجه الإشكال أنّها كلمات معناها معنى الفعل، ولكنّها لا تقبل علاماته، وقد تقبل شيئا من علامات الأسماء كالتنوين، زيادةً على أنّها لا تتصرّف تصرُّف الأفعال لا من حيث الاشتقاق، ولا من حيث الاتّصال بالضمائر، وزيادةً على أنّها من الكلمات التي تمثّل ناديا مُغلقا في اللغة، بمعنى أنّها ألفاظ محفوظة ومحصورة لا تقبل الزيادة ولا النقصان، فهي من هذه الناحية تشبه الأدوات الوظيفيّة لا الكلمات المعجميّة التي يمكن أن تتوالد وتتكاثر من خلال عمليّة الاشتقاق والتطوّر الدلاليّ[123]. فمن ناحية أنّها غير مشتقّة ولا تتصرّف تصرّف الأفعال إلى الأبنية الثلاثة ولا مع الضمائر، وأنّها تقبل التنوين؛ تسلك سلوك الأسماء الجامدة. ومن ناحية أنّها تدلّ على الحدث والزمان؛ تتضمّن معنى الفعل. فهي بلحاظ هاتينِ الناحيتَيْنِ، لا أسماءٌ خالصةٌ ولا أفعالٌ. لذا أسماها النحويّون أسماء أفعال[124]، بتلك الناحيتَيْنِ، وبأنّها "ألفاظٌ تقوم مقام الأفعال في الدلالة على معناها، وفي عملها. وتكون بمعنى الأمر– وهو الكثير منها– كـ(مَهْ) بمعنى (اكفُفْ)، و(آمينَ) بمعنى (استَجِبْ). وتكون بمنعى الماضي، كـ(شتّانَ) بمعنى (افترقَ)، تقول: (شتّانَ زيدٌ وعمرو)، و(هيهاتَ) بمعنى (بَعُدَ)، تقول: (هيهاتَ العقيقُ)، ومعناه: (بَعُدَ)، وبمعنى المضارع كـ(أُوَّهْ) بمعنى (أتوجّعُ)، و(وَيْ) بمعنى (أَعْجَبُ)"[125]. وعلى هذا كان التصوّر النحويّ السائد في شأن أسماء الأفعال. وذهب بعضهم إلى أنّها قسم رابع من أقسام الكلمة أسماه الخالفة[126]، فهي عنده قسيم الاسم والفعل والحرف

وفي هذا الشأن قال عبد الرحمن أيوب: "وبناءً على تعريف النحاة للفعل، كان ينبغي أن يكون كلٌّ مِن (صه) و(هيهات) فعلا؛ لأنّها دلّت على حدث في زمن خاصّ. سيقول النحاة: إنّ هذه لا تقبل علامات الأفعال، ومن ثَمَّ فهي ليست بأفعال. أوَلا يعني هذا

نقص التعريف النحويّ وقصوره عن أن يكون جامعا مانعا، كما يرون للتعريف أن يكون. رأى النحاة قصور تعريفهم الذي اتّخذوا المعنى أساسا له، من أجل هذا أكملوا تعريفهم لأنواع الكلمة بما سمّوه العلامات التي هي في الواقع أكثر قيمة من التعريفات التي ذكروها"[127]. ولا أدري ما قيمة النقد، إن كان الناقد لا يأتي بتصوّر جديدٍ يختلف عن التصوّر المنقود، أو يتلافى ما به من قصور؟! أو هو نقدٌ لمجرّد النقد؟! وعلى كلّ حال لا ينتقض مفهوم الفعل، بدلالة أسماء الأفعال ولا غيرها من الكلمات على الحدثِ والزمان؛ لأنّ مفهومَ الفعلِ غيرُ مُنحَصِرٍ في مجرّد دلالةٍ على حدثٍ وزمانٍ، بل مفهومه يشمل الدلالة على الحدثِ والزمانِ من جهة الصيغة الصرفيّة، لا مِن جهةٍ غيرِها[128]. ولا توجد كلمة في العربيّة تدلُّ بصيغتها الصرفيّة على الحدث والزمان غير الفعل[129]. ومفهومُ الفعلِ على هذا النحو كان واضحا كلّ الوضوح عند سيبويه؛ إذ أحال مفهومَه ودلالتَه على الحدثِ والزمان على صيغته الصرفيّة، فقال: "وأمّا الفعل فأمثلةٌ أُخِذَتْ من لفظ أحداث الأسماء، وبُنِيَتْ لِما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائنٌ لم ينقطع. فأمّا بناءُ ما مضى؛ فـ(ذَهَبَ)، و(سَمِعَ)، و(مَكُثَ)، و(حُمِدَ). وأمّا بناءُ ما لم يقع؛ فإنّه قولُك آمِرًا: (اذْهَبْ)، و(اقْتُلْ)، و(اضْرِبْ)؛ ومُخبِرًا: (يَقْتُلُ)، و(يَذْهَبُ)، و(يَضْرِبُ)، و(يُقْتَلُ)، و(يُضْرَبُ). وكذلك بناءُ ما لم ينقطع وهو كائنٌ إذا أخبرتَ. فهذه الأمثلةُ التي أُخِذَتْ من لفظ أحداث الأسماء، ولها أبنية كثيرة ستُبيَّن، إن شاء الله. والأحداثُ نحوُ: (الضَّرْبِ)، و(الحَمْدِ)، و(القَتْلِ)"[130]. فقد أحال سيبويه جهة دلالة الفعل على الصيغة الصرفيّة. ولهذا كان مُلِحًّا على تأكيدِ الصيغةِ جزءًا من مفهوم الفعل، فقال: (أمثلة)، و(هذه الأمثلة)، وقال: (بُنِيتْ)، وكرّر مُصطلح (بناء) ثلاث مرّات؛ في هذا النصّ القصير الذي نقلناه عنه، ممّا يعني أنّه يعني بالفعل البناء الصرفيّ الدالّ من جهة مبناه الصرفيّ– لا من جهةٍ غيرها– على حدثٍ وزمان. وهذا يعني أنّ دلالة الفعل على الحدثِ والزمانِ دلالة صرفيّة. وبهذا سدّ سيبويه الباب على دخول أيّة كلمةٍ أخرى تدلّ على الحدثِ والزمان، من جهةٍ غيرِ بنائها الصرفيّ، في مفهوم الفعل[131]. ونستطيع في هدي سيبويه أن نحدَّ الفعل: بأنّه الصيغة الصرفيّة المسبوكة للدلالة على الحدث وزمانه. فلا تدخل في حدّه حينئذٍ– أيّة كلمة أخرى، قد تدلّ على حدث وزمان على وجه من الوجوه غيرِ وجهِ الصيغة الصرفيّة. فالمصدر إن دلّ على الزمان، فإنّما دلّ عليه باللزوم[132]، لا بصيغته الصرفيّة التي لا تدلّ إلّا على مجرّد الحدث. أمّا اللزوم فدلالة عقليّة، لا صرفيّة. واسم الفاعل إن دلّ على الزمان، فإنّما دلّ عليه بسياقٍ نحويّ[133]، لا بمبنى صرفيّ؛ إذ مبناه الصرفيّ لا يدلّ إلّا على الحدث وصاحبِه[134]، وليس في مبناه الصرفيّ دلالة على الزمان. وأسماءُ الأفعال إنْ دلّتْ على معنى الفعلِ، فإنّها إمّا دلّت عليه بالوضع كما ذكر ابن يعيش[135]، لا بالبناء الصرفيّ، إذ لا مدخليّة لها بالمباحث الصرفيّة، لأنّها ألفاظ جامدة لا مصادرَ لها، وإمّا لأنّها بقايا من ألفاظٍ أثريّة انقرضَتْ، وبقيت منها هذه الرواسبُ الشاذة عن الفعل بنيةً وسلوكا نحويّا[136]. ولا يتنقض تعريفٌ بالشارد والشاذّ ولا سيّما في مجال اللغة، وإلّا لما سَلِمَ لنا من التعاريفِ تعريفٌ لا في الدرس القديم ولا في الدرس الحديث. أمّا العلاماتُ، فلم يذكرها النحويّون لشعورهم بنقصٍ في التعريف. وإنّما ذكروها بوصفِها من خصائص المُعَلَّم، مدركين أنّها تختلف عن التعريف الذي يكون بالماهيّة؛ لذا يطّرد وينعكس. أمّا العلامة فهي غيرُ ماهيّةِ المُعلَّمِ؛ لذا تطّرد ولا تنعكس. قال الصبّان: "العلامة يجب اطّرادها، أي: وجود المُعَلَّمِ

عند وجودِها، ولا يجب انعكاسها، أي: انتفاؤه عند انتفائها[137]؛ بخلاف التعريف، فإنّه يجب اطّراده وانعكاسه، حدّا كان أو رسما، إلّا عند مَن جوّز التعريف بالأعمّ أو الأخصّ"[138].

**إعراب المنادى العلم المفرد والنكرة المقصودة:**

المنادى "هو المطلوبُ إقبالُه، بحرفٍ نائبٍ منابَ (أدعو)، لفظا أو تقديرا"[139]، فهو "شُعْبَةٌ من شُعَبِ المفعول به"[140]. والنحويّون "كلُّهم متّفقون على انتصاب المنادى على المفعوليّة. يدلُّ على ذلك أنّهم أدخلوه في باب المنصوبات، لكنّ الخلافَ كلَّه واقع على عامل النصب: أهو حرف النداء أم الفعل[141] المضمر لزوما على حدِّ قولهم، والذي نابت عنه حروف النداء؛ أو شيء آخر غير ذلك"[142]. ولا يعنينا تفصيل الخلافِ في عامله، إنّما يعنينا أنّه من المنصوبات، وأنّه معربٌ ومبنيّ. وهو تصوّر بدا واضحا عند سيبويه، قال: "اعلم أنّ النداءَ: كلُّ اسمٍ مضافٍ– فيه– فهو نصبٌ على إضمار الفعل المتروك إظهاره، والمفردُ رفعٌ وهو في موضع نصبٍ"[143].

واللافتُ في نصّ سيبويه أنّه وصف المنادى المبنيَّ بوصفٍ من أوصافِ المعرّب، وهو الرفع الذي قرّر في مقدّمة كتابه أنّه من مجاري المعرب؛ ولم يصفه بما يوصف به المبنيّ، وهو الضمّ الذي قرّر فيها أنّه من مجاري المبنيّ لا المعرب. قال: "هذا باب مجاري أواخر الكَلِم من العربيّة. وهي تجري على ثمانية مجار: على النصب والجرّ والرفع والجزم، والفتح والضمّ والوقف. وهذه المجاري الثمانية يجمعهنّ في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجرّ والكسر فيه ضرب واحد. وكذلك الرفع والضمّ، والجزم والوقف. وإنّما ذكرتُ لك ثمانية مجار؛ لأفرُقَ بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لِما يُحدثُ فيه العامل، وليس شيء منها إلّا وهو يزول عنه؛ وبين ما يُبنى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدثَ ذلك فيه من العواملِ"[144]. وقال: "فالرفع والجرّ والنصب والجزم لحروف الإعراب"[145]. وقال: "وأمّا الفتح والكسر والضمّ، فللأسماء غير المتمكّنة... وللأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة، وللحروف التي ليست بأسماءٍ ولا أفعال"[146].

فسيبويه– إذن– على وعْيٍ تامٍّ بأنّ الرفعَ من مجاري أواخر المعرب لا من مجاري أواخر المبنيّ، فَلِمَ سمّى بناءَ المنادى رفعا ولم يُسمِّه ضمًّا، وهو يعي أن الضمَّ مجرى لآخر المبنيّ، والرفعَ مجرى لآخر المعربِ؟ يبدو أنّ ذلك كان لغرض الإشارة إلى أنّ المبنيّ من المنادى إنّما يطرأ عليه البناء بسببٍ في تركيب النداء، لا في المبني نفسه، فإذا فارقَ هذا المبنيّ بسببِ وقوعِه في تركيب النداءِ، تركيبَ النداءِ إلى تركيب آخرَ، صار إلى الإعرابِ؛ لأنّه في نفسِه ليس فيه موجبٌ للبناءِ، وإنّما البناء عارضٌ عليه بسبب التركيب الندائيّ، هذا من جهةٍ. ومن جهة ثانية لاحظ سيبويه من حوار له مع الخليل أنّ هذا المنادى الذي طرأ عليه النداء بسبب التركيب الندائي، لا بسببِ أنّه مبنيّ بالأصالة؛ يسلك سلوكا مزدوجا، بعضه من سلوك المبنيّ، وبعضه من سلوك المعرب. قال: "قُلْتُ: أرأيتَ قولَهم: (يا زيدُ الطويلَ)، علامَ نصبوا (الطويلَ)؟ قال: نُصِبَ لأنّه صفةٌ لمنصوب، وقال: إن شئتَ كان نصبا على (أعني). فقلتُ: أرأيتَ الرفعَ على أيّ شيءٍ هو إذا قال: (يا زيدُ الطويلُ)؟ قال: هو صفةٌ لمرفوعٍ. قلتُ: ألستَ قد زعمْتَ أنَّ هذا المرفوع في موضع نصب، فلِمَ لا يكون كقوله: (لقيتُه أمسِ الأحدثَ)؟ قال: مِنْ قِبَلِ أنّ كلَّ اسمٍ مفردٍ في النداءِ مرفوعٌ أبدًا، وليس كلُّ اسمٍ في موضع (أمسِ) يكون مجرورا. فلمّا اطّرد الرفعُ في كلِّ مفرد في النداء، صار عندهم بمنزلة ما يرتفع بالابتداء أو الفعل، فجعلوا وصفَه إذا كان مفردا بمنزلته"[147].

وبعيدا عن هذا التصوّر قرّر عبد الرحمن أيوب أنّه

"من غير الصحيح أن يقرّر النحاة أنّ المنادى العلم المفرد والنكرة المقصودة وأنّ اسم لا النافية للجنس من المبنيّات؛ وذلك لأنّ كون الاسم منادى أو اسما لـ(لا) هو موقع أعرابيّ عارض للكلمة وليس بحالة ذاتيّة، وكما لا يصحّ أن يقال: إنّ هذا الاسم أو ذاك معرب لأنّه فاعل أو لأنّه مفعول؛ فإنّه لا يصحّ- أيضا- أن نقول بأنّ الاسم قد يُبنى لأنّه منادى أو لأنّه اسم لـ(لا) النافية للجنس"[148]، إذ تصوّر أنّ الإعراب أو البناء صفة ذاتيّة للكلمة. قال: "وقبول (محمّد) للحركات وعدم قبول (هذا) لها، صفةٌ ذاتيّة لكلّ منهما تُسمّى الإعراب أو البناء"[149].

وكأنّه قد ذُهِل عن أنّ البناء ليس صفةً ذاتيّةً في كلِّ الأحوال؛ إذ قد يكون صفة ذاتيّة، وذلك في الأسماء المبنيّة بناء أصيلا، وهي الأسماء التي تشبه الحرف في وجه من وجوه أربعة- كما هو مفصّل في كتب النحو- كالضمائر، وأسماء الإشارة، وأسماء الاستفهام، والأسماء الموصولة، وأسماء الأفعال، وبعض الظروف. فهذه: البناءُ فيها صفة ذاتيّة. وقد يكونُ البناء لعارض التركيب الجمليّ، أي: بسبب الموقع الإعرابيّ كالمنادى المفرد العلم، والنكرة المقصودة، واسم (لا) النافية للجنس؛ وقد يكون بسبب التركيب بين كلمتين كالأعداد المركّبة، وبعض الكلمات المبنيّة على فتح الجزأين مثل: (بينَ بينَ، ومساءَ مساءَ، وصباحَ صباحَ)، فهذه الكلمات وأمثالها: البناءُ فيها ليس صفة ذاتيّة، وإنّما هو عارض عليها بسبب التركيب إمّا الجمليّ، وإمّا بين كلمتين.

وما ذُهِل عنه عبد الرحمن أيوب، أدركه الصبّانُ حين قال: "والحاصل أنّ البناء على ثلاثة أنواع: أصليّ: وهو المشروط فيه ذلك، وهو الذي حصر ابن مالك سببه في شبه الحرف؛ وعارض واجب: ومن أسبابه التضمّن العارض، والتركيب، وتوارد أسباب موانع الصرف؛ وعارض جائز: ومن أسبابه إضافة المبهم إلى المبنيّ، وإضافة الظرف إلى الجملة المصدّرة بماض"[150]. وما أدركه الصبّان من البدهيّات التي يعرفها كلُّ دارس للنحو العربيّ، ويُمكن تجاوزها والاستدراك عليها، لكنْ من غير المقبول تجاهلها أو التغاضي عنها، ثُمَّ تغليطُ النحويّين على أساسٍ من تجاهلِ تصوّراتهم التي انطلقوا منها. فتصوّر المسائلِ كما هي عند أصحابها، مقدّمٌ على نقدها.

أمّا مسألة (أنّه إذا صحَّ أن نقول: إنّ المنادى مبنيّ، فيصحّ أن نقول: إنّ الفاعل معربٌ)، فهذا قِياسٌ مع الفارق؛ لأنّ موقع الفاعليّة أو المفعوليّة لا يوجب إعرابا أو بناءً؛ ولذا لا يصحّ أن نقول: الفاعل- من حيث هو فاعل- معرب أو مبنيّ، ولا المفعول- من حيث هو مفعول- معرب أو مبنيّ، ولا الظرف- من حيث هو ظرف- معرب أو مبني؛ لأنّ هذه وظائف نحويّة لا تستوجب بناءَ ما يقع فيها من عناصر نحويّة، وإن حلّ فيها اسمٌ مبنيّ؛ فبناؤه متأتٍّ من جهةٍ غير جهةِ الموقعيّة التركيبيّة في هذه المواقع النحويّة. أمّا موقع النداء واسم (لا) النافية للجنس؛ فإنّهما موجبان للبناء أو الإعراب بأنفسهما؛ ولذا يصحّ أن يقال: المنادى- من حيث هو منادى- معرب أو مبنيّ، واسم (لا) النافية للجنس- من حيث هو- معرب أو مبنيّ، فهما موقعانِ يوجبان بناء المفردِ إن حلَّ فيهما. وقد رأينا آنفا كيف ماز الخليل تلكَ المواقعَ النحويّةَ، من أسلوبِ النداء الذي يوجب بناء المفرد العلم والنكرة المقصودة. فضلا على هذا، استدلّ النحويّون على بناء المنادى المفرد العلم والنكرة المقصودة بأمور. منها حذفهم التنوين منه، فلو كان معربا لما حُذِفَ التنوين منه[151]. وأنكر المؤلّف هذا الاستدلال[152]؛ إذ رأى أنّ حذف التنوين ليس دليلا على البناء، وكان "من الممكن للنحاة أن يضيفوا حالة ثالثة لامتناع التنوين هي وقوع الاسم منادى على أن يكون علما مفردا أو نكرة مقصودة، وحالة رابعة لاسم

(لا) النافية للجنس"[153]. وقد يمكن الأخذ بكلامه لو لم يكن للنحويّين غير هذا الدليل على البناء، ولو أنّ المنادى جاء كلّه مضموما محذوف التنوين، لكنّ المنادى جاء منصوبا منوّنا، ومضموما غير منوّن، ممّا يوكّد أنّ هذا مبنيّ وذاك معربٌ. ومنها[154] أنّ موضع المنادى المبنيّ النصب؛ لأنّ المضاف إذا وقع موقعَه نُصِبَ؛ ولأنّ نعته والمعطوف عليه يجوز فيهما النصب. ومنها أنّ المنادى ليس مسندا ولا مسندا إليه، وغيرُهما إذا أُعْرِبَ إمّا أن ينصب وإمّا أن يُجرَّ. فلمّا جاء مضموما دلّ ذلك على أنّ ضمّته بناء لا إعراب.

**تنوين المقابلة، وتنوين العوض:**

التنوين من خصائص الاسم[155]، أي: من علاماته التي تميزه من قَسيمَيْهِ: الفعل، والحرف[156]. وحُدَّ التنوين الذي هو علامة من علامات الاسم بأنّه نون ساكنة "تَلحقُ الآخِرَ لفظا لا خطّا لغير توكيد"[157]، وأنواعُه أربعةٌ[158]: تنوين التمكين، وهو اللاحق للأسماء المعربة المنصرفة؛ وتنوين التنكير، وهو اللاحق لبعض المبنيّات، للدلالة على أنّها نكراتٌ غيرُ مُتَعيّنة[159]؛ وتنوين المقابلة، وهو اللاحق لنحوِ (مُسْلِماتٍ)، وتنوين العِوَض، وهو إمّا عوض عن حرف، وذلك في المنقوص الممنوع من الصرف[160]، وإمّا عوض عن كلمةٍ، وذلك في كلمتي (كلٍّ)، و(بَعْضٍ) إذا حُذِفَ منهما المضافُ إليه، وإمّا عوض عن جملة، كما في "وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ"[161]. وكالعادةِ، اعترض عبد الرحمن أيوب على القسمة، ولا سيّما تنوين المقابلة وتنوين العِوَض، وأشكل بإشكالاتٍ، من اليسير أن يُجيبَ عنها أيّ نحويٍّ، ولم يتقدّم خطوةً واحدةً، يتجاوز بها الاعتراض والاستشكال، إلى بناء تصوّر معقولٍ عِوَضا عن التصوّر المنقود. وهذا هو الطابعُ الذي انطبع به نقدُه في مجمل كتابه، فهو نقدٌ غيرُ بنّاءٍ، وهذا أقلُّ ما يُقال فيه.

قال في شأن تنوين المقابلة: "نحن نرفض نظريّة المقابلة؛ لأنّها افتراض من النحاة لا مبرّر له. ولماذا يحتّم وجود نون في صيغة المذكّر السالم، لوجود تنوين في صيغة المفرد؟ وإذا كان وجود هذه النون ضروريّا لهذا السبب، فلمَ لا توجد في جموع الكثرة؟[162] ثمّ لماذا يحتّم وجود تنوين في صيغة جمع المؤنّث السالم، لوجود نون في جمع المذكّر السالم؟ ثمّ لماذا نوسّط جمع المذكّر السالم هنا، فلا نقول بأنّ التنوين في جمع المؤنّث السالم لمقابلة التنوين في المفرد؟"[163]. وحسب أنّ هذا السؤال الأخير يُفسّر "سرَّ المشكلةِ؛ وذلك لأنّ مفرد جمع المؤنّث السالم يكون ممنوعا من الصرف في أغلب الأحوال[164]. ولمّا كان النحويُّ متأثِّرا بالتفكير المنطقيّ الذي يقتضي بأن يحتفظ جميع الأفراد المتشابهة بخواصّ أفراده– كما تحتفظ سلّة البرتقال بخواصّ البرتقالة الواحدة من طعم ورائحة مثلا– فلم يكن من المستساغ لديه أن يكون جمع ما لا ينصرف منصرفا. وبهذا لم يكن لديّه بدّ من افتراض أنّ التنوين في جمع المؤنّث السالم، غيرُ التنوين الذي يأتي في الأسماء المنصرفة. وهكذا انتحل النحاة نوعا جديدا للتنوين هو الذي سمّوه تنوين المقابلة"[165].

والواقع أنّ المسألة– هنا– ليست من مسائل تأثير المنطقِ المزعوم، بل هي مسألة لغويّة صرف؛ ذلك أنّ مقابلة جمع المؤنّث السالم بجمع المذكر السالم أدخلُ في المناحي اللغويّة من مقابلته بالمفرد؛ لأنّه أشبه به في السلوك النحويّ الذي يُمكن أن يُلاحظه واصفُ اللغةِ؛ إذ هذا جمع وذاك جمعٌ، وكلا الجمعَيْنِ حاصل بلاحقةٍ صرفيّةٍ، تختلف في حال الرفع عن حالي النصب والجرّ، وكلاهما معرب في أحواله الإعرابيّة الثلاث، بعلامتين لا بثلاث علامات، أي: إنّه يرفع بعلامة، ويُنصبُ ويجرُّ بعلامةٍ واحدة، تكون هي نفسها للمنصوب منه وللمجرور، فصورة المنصوبِ منه كصورة المجرور. فالقولُ بتنوين المقابلة– إذن–

مبنيّ على أساس لغويّ صرف؛ لأنّه "دالٌّ على مقابلة جمع بجمع كـ(مُسلماتٍ) المقابل لـ(مُسلمين)"[166]؛ لما بينهما من وجوه لغويّة صرف[167].

على أنّ الفرّاء (207هـ) كان قد لاحظ أنّ نونَ جمعِ المذكّر السالم هي نفسها تنوين المفرد "لا نونٌ غيرها"[168]، أي: إنّ نونَ (مُسلِمينَ) هي تنوينُ (مُسْلِمٍ) نفسُه. وهذه ملاحظةٌ ذكيّة وواقعيّة بمعنى أنّ الواقع اللغويّ من مصاديقها؛ ذلك أنّ المفرد (مُسلِمٌ) إنّما صِرْنا إلى جمعه بتطويل حركة إعرابه الضمّة أو الكسرة، فتصير الضمّة بالتطويل واوا مديّة أو ضمّة طويلة، والكسرةُ ياءً مديّة أو كسرة طويلة. والنونُ هي عينُ التنوين الذي في المفرد؛ إذ إنّ (م ـُ س/ ل ـِ/ م ـُ ن) المفرد، صار بالجمع: (م ـُ س/ ل ـِ/ م ـُ ـُ ن) في حال الرفع؛ و(م ـُ س/ ل ـِ/ م ـِ ن) المفرد، صار بالجمع: (م ـُ س/ ل ـِ/ م ـِ ـِ ن) في حال الجرّ. أمّا (م ـُ س/ ل ـِ/ م ـَ ن) المفرد، فلا يصير بالجمع (م ـُ س/ ل ـِ/ م ـَ ـَ ن) في حال النصب؛ لأنّه لو صار كذلك، لَالْتَبَس بالمُثنّى حينئذٍ. لذا تنقلبُ فَتْحتُه القصيرة إلى كسرةٍ قصيرةٍ تطولُ لغرضِ الجمع، فيؤولُ (م ـُ س/ ل ـِ/ م ـَ ن) المفرد المنصوب إلى (م ـُ س/ ل ـِ/ م ـِ ـِ ن) عند جمعه في حال النصب، فتستويّ بذلك صورة المنصوبِ وصورة المجرور في هذا النمط من الجمع. والملحوظ هنا أنّ النون في جميع الأحوال الإعرابيّة لهذا الجمع هي نفسها نون المفرد، أي: تنوينه، وهي في الأصل ساكنة لكنّها حُرّكت في الجمع؛ لأنّ مجيئها ساكنة يؤدّي إلى مقطع محظور في العربيّة وصلا، هو المقطع المديد المقفل بصامت (ص ح ح ص). فكان لا بُدَّ من التخلّص من هذا المقطع المحظور وصلا. والتخلّص منه، إمّا بتقصير الحركة، لنصير إلى المقطع الطويل المغلق (ص ح ص) لكنّ هذا يؤدّي إلى تحويل الجمع إلى مفرد؛ فيترك هذا الخيار من أجل هذا. وإمّا بتحريك النون؛ فينقسم المقطع المديد المحظور (ص ح ح ص) إلى مقطعين مقبولين وصلا، هما المقطع الطويل المفتوح (ص ح ح) والمقطع القصير (ص ح). وهذا هو الاختيار الممكن لأنّه لا يؤدّي إلى إخراج الجمع من صورته إلى صورة المفرد. وتحريك النون بالفتح إمّا فرقا بينها وبين نون المثنّى وإمّا لأنّ الفتح أخفّ الحركات.

والحاصل أنّ جمعَ (مسلمٍ) على (مُسلمونَ) و(مُسلمينَ)، إنّما حصل بتطويل الضمة في حال الرفع، وتطويل الكسرة في حالي النصب والجر[169].

ومعلوم أنّ أصوات المدّ من جنس الحركات، أي: من جنس الصوائت، لا من جنس الصوامت. وهو أمر لا نعدم في القدماء مَنْ ألمح إليه كابن جنّي (392هـ) الذي ذهب إلى أنّ الحركات أبعاض حروف المدّ ومن جنسها[170]، من جهة "أنّ الحركة حرف صغير"[171]، ذاكِرًا "أنّ مِن متقدّمي القوم مَن كان يسمّي الضمّة الواو الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والفتحة الألف الصغيرة"[172]، مؤكّدًا ذلك بأنّك "متى أشبعتَ ومطلتَ الحركةَ أنشأْتَ بعدها حرفا من جنسها"[173]. وبناءً عليه يترجّح ما ذهب إليه الفرّاء من أنّ النون في جمع المذكّر السالم هي التنوين نفسه، أي: تنوين التمكّن المفترض وجوده في المفرد قبل جمعه جمعَ مذكّرٍ سالما. ولا فرق بين المفرد والجمع من هذه الناحية إلّا في طول الحركة. وهذا ممّا يُسوّغ مقابلة تنوين جمع المؤنّث السالم بنون جمع المذكّر السالم؛ إذ هي– في الأصل– تنوين المفرد.

هذا ما يخصّ تنوين المقابلة. أمّا تنوين العوض، فقال في شأنه: "نرفض– هنا– نظريّة التعويض، كما رفضنا نظريّة المقابلة. فلسنا نجد– هنا– ضرورة للتعويض الذي يفترضه النحاة. وكان من الأوفق أن يُقال بأنّ التنوين يأتي عند عدم وجود جملة تالية لكلمة (حينئذٍ)، و(بعدئذٍ) وسواهما، أو عند عدم وجود

اسم مضاف إليه بعد (كلٍّ) أو (بعضٍ)"[174]. ولا أدري كيف غاب عن باله بأنّ هذا الذي يراه الأوفق هو عين ما قال به النحويّون في هذا الشأن! فمضمون كلامهم في هذا الوارد، لا يجاوز أنّ تنوينا يلحقُ (إذ)، و(كلّ) و(بعض)، إذا لم يُذكر بعدها المضاف إليه، الذي هو جملة بعد (إذ)[175] ، ومفردٌ بعد (كلٍّ) و(بعضٍ)[176]، غيرَ أنّهم لا يخلطون الحابل بالنابل، إذ يدركون أنّ (إذ)، و(كلّ)، و(بعض) ألفاظٌ ملازمة للإضافة في كلّ أحوالها[177]، أي: سواء أُلْفِظَ بالمضافِ إليه بعدَها أم لم يُلفظ به؛ لأنّها ألفاظ مبهمة لا يُفْهَم منها شيءٌ إن لم تُضف لفظا أو معنى، فهي مضافة دائما، إمّا لفظا ومعنى إذا ذُكِرَ بعدها المضاف إليه، وإمّا معنى حسب إن لم يذكر بعدها المضاف إليه، فمعنى الإضافة فيها مقصود في كلتا الحالين: حال ذكر المضاف إليه، وحال عدم ذكره والاجتزاءِ منه بالتنوين التعويضيّ، لا تنوين التمكين؛ لأنّ تنوين التمكين معاقب للإضافة والتعريف بأل، لا عوضٌ منهما. وهذا هو التصوّر النحويّ الذي لم يدرك عبد الرحمن أيوب أبعادَه في هذا المقام. لذا وقع منه الوهم حين خلط بين (كلٍّ) و(بعضٍ) من جهة، وبين (كتابٍ) من جهةٍ أخرى. قال: "وإذا صحَّ قولُ النحاة بنظريّة التعويض في الحالة الأولى[178]، فإنّي أراهم غير موفّقين بها في الحالة الثانية؛ وذلك لأنّ التنوين في (كلٍّ) و(بعضٍ) ينبغي أن يكون تنوين تمكين، لأنّ هذين اللفظَين مُنصرفانِ، والتنوين في الاسم المنصرف يوجد عند عدم الإضافة. وإذا صحّ أن نقول بأنّ التنوين في (كلٍّ) أو (بعضٍ) للتعويض عن المضاف إليه، فَلِمَ لا نقول بأنّ التنوين في (كتابٍ) كذلك للتعويض عن المضاف إليه، حيث أنّه[179] من الممكن أن نقول: (كتابُ محمّدٍ) بدون تنوين، فإذا لم توجد الإضافة وُجِد التنوين سواء بسواء، كما في (كلٍّ) و(بعضٍ)"[180].

وواضح أنّ صاحب هذا النصّ غير مستوعبٍ الفرق بين التنوين في (كلٍّ)[181] والتنوينِ في (كتابٍ)، فـ(كتابٌ) نكرة، والتنوين فيها معاقب للإضافة والتعريف بأل، بمعنى: أنّه يزول بوجود أحدهما، والاسم من نحو: (كتابٍ) لا يخلو من واحد منها، أي: إنّه إمّا أن يكون مضافا أو معرّفا بأل أو منوّنا، فأقول: (قرأتُ كتابا)، و(قرأتُ الكتابَ)، و(قرأتُ كتابَ النحوِ)، فلا تخلو كلمة (كتابٍ) من التلبّس بواحد من الأحوال الثلاثة المتعاقبة على الاسم، وهي الإضافة، أو التعريف بأل، أو التنوين الذي يدلّ في نحو (كتابٍ) على انفكاك الاسم عن الإضافة والتعريفِ بأل. لذا من الغريبِ أن يفترَض أنّ التنوين في (كتابٍ) عوضٌ عن المضاف إليه؛ لأنّ الإضافة– هنا– غير موجودة لا باللفظ ولا بالمعنى، بل هي ممتنعة بوجود التنوين المعاقب لها؛ لأنّ هذا التنوين صارفٌ الاسمَ عن كونه مضافا أو معرّفا بأل. و(كتابٌ) المنوّنة تفيد معناها المستقلّ عن الإضافة والتعريف بأل. أمّا كلمة (كلٍّ)، فالتنوين فيها ليس هو التنوين الصارف عن الإضافة، بل إنّ كلمة (كلٍّ) لا تفارق الإضافة بحال من الأحوال، ولا يُفْهَم لها معنى إن كانت غير مضافة. وهذا معنى أنّها من الألفاظ التي تلزم الإضافة لفظا ومعنى، أو معنى فقط وحينئذٍ يلحقها تنوين العوضِ عن المضاف إليه. فالتنوين فيها دليلُ الإضافة لا صارفٌ عنها. وإذا نظرنا إلى (كتابٍ) و(كلٍّ) نظرةً سواءً؛ فمِن العسير علينا أنّ نفهم المقصود من (كلٍّ) في نحو قوله تعالى: ﴿"كَدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ فَأَهْلَكْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ وَكُلٌّ كَانُوا ظَالِمِينَ"﴾[182]. فـ(كلّ) في مثل هذا الاستعمال ليستْ كـ(كتابٍ) نكرةً مصروفةً عن الإضافة بالتنوين؛ لأنّها إذا كانت كذلك، لا نفهم منها شيئا، بل هي مضافٌ والمضاف إليه محذوفٌ، معوّضٌ عنه

بالتنوين، والتقدير: و(كلّهم كانوا ظالمين). ومَنْ فسّر: "وكلٌّ مِن الأمم المُكذِّبة"[183]، فإنّما يعني (وكلُّ أمّةٍ من الأمم المُكذّبة). والحاصل أنّ صاحب النصّ الذي كان يَعيب النحويّين بأنّهم أصحاب منطق؛ أراد أن يُلْزِمَ بلوازم منطقيّة، فوقع في الخلف المنطقيّ، إذ قاسَ (كُلّا) على (كتابٍ)، وهو قياسٌ مع الفارقِ، فلا يصحُّ من الناحيّة المنطقيّة، إن جاز أن نُسمِّيَ تمثيل الجزئيّ بالجزئيّ قياسا، وإلّا فهو تمثيل بما هو غيرُ مثيل.

وقال تعقيبا على قولِ النحويّين بتنوين العوضِ عن حرفٍ في نحو: (جوارٍ)، و(غواشٍ): "ونحن بطبيعة الحال، نرفض هذا التلفيق التافه. وكان من الممكن للنحاة– إذا أرادوا– أن يقولوا بأنّ الحذفَ الذي حدث في (جوارٍ) قد خرج بها عن شكل صيغة منتهى الجموع؛ فنُوِّنَتْ. وبهذا لا يكون هناك فرقٌ بين هذه الكلمة وبين المنقوص المفرد، مثل: (قاضٍ)"[184].

وممّا لا شكّ فيه أنّه يحقُّ لكلِّ دارس أن ينتقد أيّ تصوّر يدرسه، ويسمه بالضعف أو التناقض، أو نحو ذلك من الأوصاف المقبولة في النقد العلميّ. أمّا أن يصفه بـ(التافه)، فهذا عندي ممّا لا ينبغي أن يقع في شراكه باحثٌ جادٌّ. فكيف والباحثُ نفسه غيرُ قادر على تجاوز ذلك الفكر الذي وصفه بالتافه! وعلى كلّ حال يبقى القولُ بأنّ تنوين (جوارٍ) هو عوضٌ عن الياء المحذوفة، وجيها في ضوء التصوّر الذي صيغ فيه؛ ذلك أنّ (جواريَ) جمع متناهٍ على زنة (فواعل)، المشاكل لـ(مفاعل)، الممنوع من الصرف، فلا يقبل التنوين في ذاته، فتنوينه عوض عن الياء المحذوفة في حالي الرفع والجرّ[185]، عند عدم الإضافة أو التعريف بالألف واللام. والفرق واضحٌ بينه وبين (قاضٍ) المصروفة؛ لأنّها (فاعِلٌ) من (قضى) الناقص، فتنوينها تنوين تمكين لا تنوين عوضٌ؛ لأنّه غيرُ معاقبٍ للياء، بل يظهر معها في حال النصب، كما في: (رأيتُ قاضيا)[186]. وهذا أمرٌ مُستَدَلٌّ عليه بالتحليل الوصفيّ، لا بالمنطق ولا بغيره ممّا يزعمُه الزاعم.

**الخاتمة:**

سعى البحثُ إلى مناقشة عبد الرحمن أيوب في آراءٍ نثرها في كتابه: (دراسات نقديّة في النحو العربيّ)، الذي استهدف به كشفَ ما في الدرس النحويّ القديم من قصور وتناقض، وما في منهجه من خلل، تسرّبَ إليه من هيمنة المنطق على النحويّين. ولم يكن المؤلّفُ معنيّا بتصوّرٍ جديد يستوعب الدرس النحويّ كلّه، بل كان معنيّا بنقد المنهج القديم، الذي لم يستطع أن يتجاوزَه حتى في مسألة التدوين، فعرضَ المحتوى النحويَّ على نحو ما هو معروض في مدوّنات النحويّين المتأخّرين، فتصوّراتُه عن التفكير النحويّ إنّما استقاها منها، لا من مدوّنات النحويّين الأوائل.

تطرّق عبد الرحمن أيوب إلى عيوبٍ مزعومةٍ في التفكير النحويّ العربيّ القديم. منها: أنّه تفكيرٌ جزئيّ يُعنى بالمثال لا بالنظريّة، وأنّه يصلُ إلى القاعدة النحويّة لا من المادّة اللغويّة بل من اعتبارات عقليّة، يفرضها فرضا على المادّة اللغويّة، وأنّه يُخلّط بين القبائل ولا يميز اللهجات بعضها من بعض، وأنّ الموضوعيّة تقتضي أن يكون النحويُّ وصّافا للظواهرِ اللغويّة، لا مُفَلْسِفا لها. وفنّد البحثُ هذه المزاعم كلّها وردّها، وأظْهَرَ أنّه لا يَصدُقُ منها شيءٌ على واقع التفكير النحويّ العربيّ القديم، الذي اتّسمَ بالطابع الكلّيّ المؤطّر نظريّا، لا بالطابع الجزئيّ الذي لا يحكمه إطار نظريّ عامّ.

اتّسمتِ الآراء النقديّة لبعد الرحمن أيوب بأنّها جزئيّة، لم تستوعب التصوّرَ النحويَّ الذي أفرز مقولاتِ النحويّين وآراءهم، فغَفَلَتْ عن السياق المعرفيّ الذي أُنْجِزَتْ فيه، فضلا على أنّها لا تمسُّ الأصول المعرفيّة التي انبنى على أساسها الدرسُ النحويّ العربيّ القديم، ولا تحقّق شرط الانسجام المعرفيّ المتحقّق فيه. وقد أتى البحثُ على جملةٍ من آرائه، فوجدها لا تتجاوز هذا الوصف.

**الهوامش:**

(1) باستثناء بعض الأعمال، كأعمال تمّام حسان الذي تمكّن من صياغة نموذج معرفيّ يقوم على أساس تضافر القرائن، يمكن أن يكون بديلا لنظريّة الإعراب، وإن كان ينطوي على كثير من تصوّراتها ومفهوماتها.

(2) دراسات نقديّة في النحو العربيّ: د.

(3) دراسات نقديّة في النحو العربيّ: أ.

(4) دراسات نقديّة في النحو العربيّ: د. ويعني بذلك أنّه مسبوق بكتاب (إحياء النحو) لإبراهيم مصطفى، وقد ذكر ذلك في الهامش: (1) من الصفحة: (ح).

(5) دراسات نقديّة في النحو العربيّ: د.

(6) دراسات نقديّة في النحو العربيّ: د.

(7) ينظر: دراسات نقديّة في النحو العربيّ: 1- 3.

(8) دراسات نقديّة في النحو العربيّ: 7.

(9) دراسات نقديّة في النحو العربيّ: 125.

(10) دراسات نقديّة في النحو العربيّ: د.

(11) كلمة priori كلمة لاتينيّة دخلت إلى اللغات الأوربيّة، وتعني معرفة آتية من طريق الاستنتاج النظريّ، لا من طريق الملاحظة والتجربة. ويعدُّ بوول هوبر Paul Hobber النحوَ المسمّى Priori Grammar نظاما من القوانين الموجودة في العقل البشريّ قبل إنتاج التراكيب اللغويّة. وهذا اتّجاه يتعارض مع الاتّجاه الوظيفيّ للنحو الذي تبناه بوول هوبر نفسه، وذهب فيه إلى أنّ قوانين النحو لا تظهر إلّا عند استخدام اللغة.

(12) دراسات نقديّة في النحو العربيّ: د.

(13) يقصد أن الفاعل يرتفع مع الفعل المتعدّي كما يرتفع مع الفعل اللازم.

(14) الكتاب: 1/ 34.

(15) إنباه الرواة: 2/ 258.

(16) في الأصل بالذال المعجمة، ومقتضى المعنى أن تكون بالدال المهملة.

(17) إنباه الرواة: 2/ 258.

(18) ينظر: الأعراب الرواة: 127.

(19) بغية الوعاة: 2/ 112.

(20) الأعراب الرواة: 81.

(21) فقه اللغة في الكتب العربيّة: 179.

(22) ولهذا وصف تشومسكي الملكة اللغويّة بأنّها نظامٌ مميّزٌ للعقل البشريّ، له حال أوّليّة سابقةٌ لأيّة تجربة لغويّة، وإن كانت لا تتحفّز إلّا بتجربةٍ خاصّة. ينظر: المعرفة اللغويّة: 85- 86. ويفضي هذا التوصيف إلى القول بقبليّة القواعد والكليّات النحويّة، ويُمثِّل تحوّلا من الاتّجاهات السلوكيّة والتجريبيّة في دراسة اللغة، إلى الاتجاه العقليّ الذي ينظر إلى اللغة بوصفها بنية ذهنيّة لا مجرد سلوك أو تجربة لها ملاحظ مباشرة، وعلى هذا الأساس نظر تشومسكي إلى أنّ دراسة اللغة "بحث في العقل والفكر، بفرض أنّ اللغات هي أفضل مرايا العقل الإنسانيّ، فمن الأفكار الشائعة أنّ النحو- بالنظر إلى جوهره- هو الشيء نفسه في جميع اللغات، وإن كان يتنوّع عرضيّا". المعرفة اللغويّة: 51، وذهب إلى أنّ بنية "كلّ جملةٍ درسٌ في المنطقِ". المعرفة اللغويّة: 51. وفي شأن قبليّة القواعد قال تشومسكي: "وقد عرّف نحويٌّ مفكّرٌ بارزٌ من نحاة القرن الثامن عشر، النحوَ العامّ بأنّه علم استدلاليّ، يهتمّ بالمبادئ العامّة التي لا تتغيّر، للغة المنطوقة أو المكتوبة ونتائجها؛ فهو سابق في وجوده اللغاتِ جميعَها". المعرفة اللغويّة: 51.

(23) نظريّة العامل في النحو العربيّ في ضوء كتاب سيبويه: 215.

(24) الإيضاح في علل النحو: 66.

(25) دراسات نقديّة في النحو العربيّ: د.

(26) فقه اللغة في الكتب العربيّة: 110.

(27) إشكاليّات القراءة وآليّات التأويل: 191.

(28) فقه اللغة في الكتب العربيّة: 110.

(29) إشكاليّات القراءة وآليّات التأويل: 191.

(30) دراسات نقديّة في النحو العربيّ: هـ.

(31) دراسات نقديّة في النحو العربيّ: هـ.

(32) فقه اللغة في الكتب العربيّة: 177.

(33) فقه اللغة في الكتب العربيّة: 178.

(34) فقه اللغة في الكتب العربيّة: 178.

(35) الكتاب: 3/ 301.

(36) الصاحبي: 63.

(37) فقه اللغة وأسرار العربيّة: 335.

(38) فقه اللغة في الكتب العربيّة: 179.

(39) فقه اللغة في الكتب العربيّة: 179

(40) ينظر: فقه اللغة في الكتب العربيّة: 173- 174.

(41) معجم المصطلحات والشواهد الفلسفيّة: 487.

(42) معجم المصطلحات والشواهد الفلسفيّة: 487.

(43) قال السعران: "إنّ دي سوسير السويسري، ومجموعة العلماء الفرنسيّين، ومجموعة العلماء البراغيّين؛ كانوا متأثّرين بإميل دور كايم. وكان دور كايم أميل إلى أن يكون وضعيّا، فكان ضد النزعة الفرديّة، وكان من أوائل مَن نادوا بأنّ الظواهر الاجتماعيّة ظواهر من نوع خاصّ". علم اللغة مقدمة للقارئ العربيّ: 343.

(44) ينظر: علم اللغة العام: 27.

(45) ينظر: علم اللغة العام: 131 فما بعدها. وينظر: 98، إذ يُشير سوسير إشارة واضحة إلى التمايز الحاصل بين التاريخ الاقتصاديّ والاقتصاد السياسيّ، ويعدل فكرة العمل والأجور في الاقتصاد السياسيّ بفكرة المدلول والدالّ في علم اللغة.

(46) إشكاليّات القراءة وآليّات التأويل: 185.

(47) إشكاليّات القراءة وآليّات التأويل: 185.

(48) إشكاليّات القراءة وآليّات التأويل: 185.

(49) الكتاب: 1/ 12.

(50) شرح ابن عقيل: 1/ 15، وينظر: الهمع: 1/ 6- 7.
(51) الإيضاح في علل النحو: 42.
(52) الإيضاح في علل النحو: 44.
(53) ينظر: شرح المفصّل: 8/ 2.
(54) ينظر: الهمع: 1/ 7.
(55) ولأنّ المفهومات والتصوّرات تتطوّر وتتغيّر على نحو مستمر، والوظائف تكاد تبقى ثابتة، لا يمسّ التطوّر اللغويّ وظائف الحروف في الغالب؛ لأنّها وظائف لا تتعلّق بالصورة الذهنيّة أو بالمفهوم المدرَك من الكلمة، في حين تتعرّض الأسماء والأفعال للتطوّر والتغيير الدلاليّين، وقد ينقرض بعضها، أو تتولّد كلمات جديدة من صنف الأسماء أو الأفعال لم تكن موجودة من قبل. أمّا الأدوات الرابطة التي لا مفهومات مستقلة لها، فتكاد تبقى في كلّ اللغات كما هي من حيث الوظيفة والعدد، وعددها يسير ومحدود جدّا مقارنة بالأسماء والأفعال التي تستعصي على الحصر والعدّ، وقد وصف ستيفن بنكر الكلمات الوظيفيّة التي منها الحروف بأنّها "نادٍ مغلق، يقاوم إضافة أي أعضاء جدد إليه". الغريزة اللغويّة: 149.
(56) الإيضاح في علل النحو: 54.
(57) دراسات نقديّة في النحو العربيّ: 9.
(58) وهذ القول في الأصل ليس له، بل هو قول قديم لابن النحّاس. قال السيوطيّ "وما ذكرناه من أنّ الحرف لا يدلُّ على معنى في نفسه، هو الذي أجمع عليه النحاة. وقد خرق إجماعهم الشيخ بهاء الدين بن النحّاس، فذهب في تعليقه على (المقرّب) إلى أنّه يدلّ على معنى في نفسه". الهمع: 1/ 8.
(59) يقصد هذا المثال: (ذهب الولدُ إلى عليٍّ).
(60) دراسات نقديّة في النحو العربيّ: 9.
(61) الهمع: 4/ 153.
(62) الهمع: 4/ 153.
(63) شرح المفصّل: 8/ 2.
(64) شرح المفصّل: 8/ 2.
(65) ظاهرة الإعراب في العربيّة: 13.
(66) ظاهرة الإعراب في العربيّة: 13.
(67) ينظر: نزهة الألباء: 27.
(68) ظاهرة الإعراب في العربيّة: 135.
(69) ينظر: نظريّة العامل في النحو العربيّ في ضوء كتاب سيبويه: 63، فما بعدها.
(70) الكتاب: 1/ 13.
(71) الكتاب: 1/ 13.
(72) الكتاب: 1/ 13.
(73) الكتاب: 1/ 13.
(74) إلّا في حال المنع من الصرف.
(75) الكتاب: 1/ 13
(76) الكتاب: 1/ 15.
(77) ينظر: اللغة العربيّة معناها ومبناها: 205.
(78) شرح المفصّل: 1/ 49.
(79) قال ابن يعيش: "إنّ أصل الإعراب أن يكون للأسماء دون الأفعال. والأفعالُ محمولةٌ في الإعراب على الأسماء". شرح المفصّل: 1/ 49.
(80) الإيضاح في علل النحو: 69.
(81) الإيضاح في علل النحو: 69.
(82) الصاحبيّ: 43.
(83) الصاحبيّ: 143.
(84) حاشية الصبّان: 1/ 119.
(85) حاشية الصبّان: 1/ 119.
(86) ما أسميناه وظيفة يؤدّيها الحرف وصفه الصبّان بأنّه معنى إفراديّ، ويقصد به المعنى الذي يُفْهَم من مفردة الحرف بوجودها في الجملة. قال: "وأمّا المعاني الإفراديّة كالابتداء، والتبعيض، والبيان؛ بالنسبة إلى (مِنْ)، فتعتور الحرف لكن لا يُمَيَّز بينها بالإعراب". حاشية الصبّان: 1/ 119. والمقصود أنّها وظائف نحويّة تُفْهَم من السياق الذي يرد فيه الحرف، ولا تحتاج إلى صفة الإعراب لأنّ الحرف لا يتوزّع على مواقع نحويّة متعدّدة.
(87) شرح ابن عقيل: 1/ 40.
(88) دراسات نقديّة في النحو العربيّ: 48. الهامش.
(89) من جملة (ضربَ محمّدٌ عليّا).
(90) دراسات نقديّة في النحو العربيّ: 48.
(91) دراسات نقديّة في النحو العربيّ: 45.
(92) دراسات نقديّة في النحو العربيّ: 47
(93) ينظر: حاشية الصبّان: 3/ 314.
(94) ينظر: حاشية الصبّان: 3/ 315، فما بعدها.
(95) ينظر: شرح التسهيل: 1/ 40- 41، والتذييل والتكميل: 1/ 127.
(96) ينظر: شرح التسهيل: 1/ 41، والتذييل والتكميل: 1/ 127.
(97) دراسات نقديّة في النحو العربيّ: 27.
(98) يعني بالمفصولة: التي في الأفعال الخمسة وهي ما أسند إلى ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة، وبغير المفصولة: التي في ما أسند إلى الواحد نحو: (لتضربَنَّ) ممّا عدّه النحويّون مبنيّا لمباشرته نون التوكيد.
(99) دراسات نقديّة في النحو العربيّ: 27- 28.
(100) يرى المؤلّف أنّ المقصور مبنيّ، وسوف نناقش رأيه في ما يأتي من صفحات بحثنا هذا.
(101) حاشية الصبّان: 1/ 61.
(102) حاشية الصبّان: 1/ 62.
(103) ينظر: حاشية الصبّان: 1/ 117- 118.
(104) حاشية الصبّان: 2/ 63.
(105) ينظر: المنهج الصوتيّ للبنية العربيّة: 101، فما بعدها.
(106) بحوث في الاستشراق واللغة: 291.
(107) بحوث في الاستشراق واللغة: 291.

(108) شرح ابن عقيل: 1/ 28.

(109) حاشية ياسين على شرح الفاكهيّ على قطر الندى: 1/ 33، وينظر: 34 و35. ومن الإعراب التقديريّ: إعراب المقصور، والمضاف إلى ياء المتكلّم، والمجرور بحرف الجرّ الزائد أو الشبيه بالزائد، والمحكيّ لفظُه، في كلّ أحوالها الإعرابيّة؛ والمنقوص في حالي الرفع والجرّ.

(110) ينظر: حاشية ياسين على شرح الفاكهيّ على قطر الندى: 1/ 40.

(111) كالضمائر.

(112) كسائر المبنيّات.

(113) قيدٌ أخرج ما لزم حالَ النصبِ من المُعرباتِ، كالأسماء التي تلزم النصبَ على المصدريّة.

(114) قيدٌ أخرج المعربَ الذي يكون إعرابُه مقدّرا لعلّة في حرفِ إعرابه كالمقصور ونحوه.

(115) حاشية ياسين على شرح الفاكهيّ على قطر الندى: 1/ 40.

(116) الكتاب: 1/ 13.

(117) الكتاب: 1/ 15.

(118) قال ابن مالك (الألفيّة: 11):

ومُعْرَبُ الأسماءِ ما قد سَلِما

مِنْ شَبَهِ الحرفِ كأرضٍ وسُما

في إشارة إلى أنّ المعربَ على قسمين: ما إعرابُه ظاهر، ومثّل له بـ(أرضٍ)؛ وما إعرابُه مقدّر، ومثّل له بـ(سُما)، وفي إشارة إلى أنّ أسباب البناء لا تعودُ إلى حرف الإعراب، وهو الحرف الأخير من الاسم المعرب الذي تحلُّ فيه علامة الإعراب، بل تعود إلى شبه الاسم المبنيّ بالحرف من وجوه أجملها ابن مالك في أبيات سبقت البيت المذكور آنفا:

والاسمُ منه مُعربٌ ومَبْنِي

لِشَبَهٍ من الحروفِ مُدْنِي

كالشَبَهِ الوَضْعِيّ في اسْمَيْ جِئْتَنا

والمَعْنَويّ في (مَتى) وفي (هُنا)

وكنِيابةٍ عن الفعلِ بلا

تَأَثُّرٍ وكافْتِقارٍ أُصِّلا

(119) دراسات نقديّة في النحو العربيّ: 53. وقد وجدتُ للقول ببناء المقصور صدى عند غيره من العصريّين؛ فمهدي المخزوميّ كان من القائلين بذلك؛ إذ عدّ من المبنيّات "ما ختم بألف لازمة، وهو المقصور، نحو: (متى)، (عصا)، (مصطفى)، (ليلى)، (سُعْدى)". في النحو العربيّ (قواعد وتطبيق): 28. ومن القائلين بذلك محمّد صلاح الدين بكر، قال: "وعلى الرغم من أنّ (الهدى) لا تظهر عليها علامة إعراب مطلقا، شأنها شأن الاسم المبني، فإنّ النحاة قالوا: إنّ الإعراب هنا مقدّر؛ ذلك لأنّ الألف لا تقبل العلامة الإعرابيّة. وحينما نقابل هذا النوع بالمبني مثل (أين) و(كيف) نجد المحصّلة واحدة" . وقال: "إنّ الإعراب في منهجنا الشكليّ، إمّا أن يظهر على الكلمة، أو لا يظهر. فإن ظهر، فهو إعراب، وإلّا فهو بناء. ومن أجل ذلك عددنا المقصور والمضاف إلى ياء المتكلّم من المبنيّات". نظرة في قرينة الإعراب: 38. وليس الأمر كما ذهب، فالمحصّلة غير واحدة في (هدى) من ناحية، و(أينَ) و(كيفَ) من ناحية أخرى، فـ(هدى) يتعذّر ظهور الحركة على آخرها الألف، والتعذّر هنا صوتيّ لا نحويّ، و(أينَ) و(كيفَ) أخرُ كلٍّ منهما قابل للحركة من الناحية الصوتيّة، لكنّ حركة آخره لازمة لسبب نحويّ يعود إلى الكلمة كلّها: أي: في جملتِها بحسب تعبير الرضيّ، وهو أنّ الكلمة مبنيّة لا معربة. فضلا على أنّ (الهدى) و(أينَ) تختلفانِ على وفق المنهج الشكليّ نفسِه؛ لأنّ (الهدى) آخرها لا يقبل الحركة من حيث هو. أمّا (أينَ)، و(كيفَ)؛ فآخرُ كلِّ واحدةٍ منها قابلٌ للحركة من حيث هو. وهذا ملمحٌ شكليٌّ واضحٌ الوضوحَ كلَّه.

(120) قال السهيليّ في شأن أن تضمّن معنى الحرفِ موجب لبناء الأسماء، وأنّه من العلل التي تطّرد وتنعكس: "وكالتّضمّن لمعنى الحرفِ في الأسماء: فإنّه موجبٌ للبناء مطّردا ومنعكسا، أي: إن عُدِمَ التضمّنُ للحرفِ، يُعدَم معه البناءُ في الاسم. وهذا الإيجاب ليس بإيجاب عقليّ، ولا إيجابٍ شرعيّ، ولكنّه إيجابٌ لُغويٌّ، اقتضتْه اللغةُ، فصار أصلا يُبنى عليه". أمالي السهيليّ: 20. والاسمُ المقصورُ معدومٌ فيه تضمّنُ معنى الحرفِ؛ فلا موجبَ لبنائه إذن.

(121) يقصد في الكلمة كلّها لا في حرفها الأخير.

(122) شرح الرضي على الكافية: 1/ 56.

(123) يضيف "المتكلّمون باستمرار كلمات معجميّة جديدة إلى اللغة... أمّا الكلمات الوظيفيّة، فهي نادٍ مُغلَقٍ، يقاوم إضافةَ أيّ أعضاءِ جُدُدٍ إليه. وهذا هو السبب الذي أدّى إلى فشلِ المحاولات التي ترمي إلى اختراع ضمير محايد من حيث الجنس في الإنجليزيّة، مثل: hesh و thon ". الغريزة اللغويّة: 149.

(124) ينظر: الهمع: 5/ 119، وشرح ابن عقيل: 3/ 302.

(125) شرح ابن عقيل: 3/ 302- 303.

(126) ينظر: الهمع: 5/ 121.

(127) دراسات نقديّة في النحو العربي: 11.

(128) ينظر: نظريّة العامل في النحو العربيّ في ضوء كتاب سيبويه: 13.

(129) ولهذا قال السهيليّ: "دلالة الفعل على الحدثِ بالتضمين لا بالمطابقة، كنحو دلالة (البيت) على (السقف). وأمّا دلالتُه على الزمان، فقال النحويّون: بالبنية. وهو لا يدلّ على الزمان البتّةَ، وإنّما يدلُّ اختلافُ أبنيتِه على اختلاف أحوال الحدثِ، من المُضِيّ، والاستقبال، والحال". نتائج الفكر: 52- 53.

(130) الكتاب: 1/ 12.

(131) ينظر: نظريّة العامل في النحو العربيّ في ضوء كتاب سيبويه: 15- 16.

(132) ينظر: شرح المفصّل: 7/ 2.

(133) إذ يدلُّ بقرينة السياق النحويّ على الحال أو الاستقبال مجرّدا من (أل)، ومعتمدًا على شيءٍ. ويدلّ بالقرينة نفسها على أحد الأزمة الثلاثة إذا دخلت عليه (أل) الموصولة. ينظر: شرح التسهيل: 3/ 73 و75.

(134) ينظر: الهمع: 5/ 79.

(135) قال: "اعلم أنّ قول النحويّين: (أسماء الأفعال)؛ المرادُ منه به

أنّها وُضِعَتْ لتدلّ على صيغ الأفعال، كما تدلُّ الأسماءُ على مُسمَّياتِها". شرح المفصّل:4/ 25.

(136) قال المخزوميّ: "هي أفعالٌ شاذّةٌ عن سائر الأفعال في أبنيتِها، وفي استعمالها، فهي على أمثلة ليست من أمثلة الأفعال، ولا يتّصل بها ما يتّصل بالأفعال من ضمائر، ولا تتّصل بها تاءُ التأنيث الساكنة حين يجيء الفاعلُ بعدها مؤنّثا. وقد سمّاها النحاةُ البصريّون بأسماء الأفعال، لأنّها عندهم ليستْ أفعالا، وإن تضمّنت معانيها، لدخول ما يختصُّ بالأسماء عليها أحيانا، وهو التنوين". في النحو العربيّ (قواعد وتطبيق): 140. وأسماها "الأفعال المتخلّفة": 140. ووصفها بالجمود والتخلّف إلّا ما جاء منها على (فعالِ). ينظر: 141.

(137) في الطبعة التي نحيل عليها: "أي: انتقاؤه"، وليس فيها: "عند انتقائها". والتصويب من الطبعة القديمة التي صوّرت منها دار الفكر.

(138) حاشية الصبّان: 1/ 70. وينظر: حاشية الخضريّ: 1/ 18.

(139) الإيضاح في شرح المفصّل: 1/ 249، وشرح الرضيّ على الكافية: 1/ 344. وفي: الفوائد الضيائيّة: 1/ 323: "(لفظا أو تقديرا): تفصيلٌ للطلب، أي: طلبا لفظيّا بأن تكون آلةُ الطلبِ لفظيّةً نحو: (يا زيدُ)، أو تقديريّا بأن تكون آلتُه مقدّرة نحو: "يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا". يوسف: 29.

(140) شرح اللمحة البدريّة: 2/ 123.

(141) كذا. وصوابه: أحرفُ النداء هو أم الفعل

(142) أسلوب النداء ونظريّة العامل: 27.

(143) الكتاب: 2/ 182.

(144) الكتاب: 1/ 13.

(145) الكتاب: 1/ 13.

(146) الكتاب: 1/ 15.

(147) الكتاب: 2/ 183.

(148) دراسات نقديّة في النحو العربيّ: 45- 46.

(149) دراسات نقديّة في النحو العربيّ: 45.

(150) حاشية الصبّان: 2/ 7.

(151) ينظر: شرح المفصّل: 1/ 129.

(152) ينظر: دراسات نقديّة في النحو العربيّ: 47.

(153) دراسات نقديّة في النحو العربيّ: 47.

(154) ينظر: شرح المفصّل: 1/ 129.

(155) ينظر: شرح التسهيل المسمّى تمهيد القواعد: 157.

(156) ينظر: شرح ابن عقيل: 1/ 16 فما بعدها.

(157) حاشية الصبّان: 1/ 70، وينظر: حاشية الخضري: 1/ 18- 19.

(158) ينظر: شرح ابن عقيل: 1/ 17، وحاشية الصبّان: 1/ 75 فما بعدها، وحاشية الخضري: 1/ 18 فما بعدها. وليس منه ما أسموه (تنوين الترنّم)، ولا (تنوين الغالي)؛ لأنّهما من جنس النون لا من أنواع التنوين.

(159) كما في: (سيبويهِ، وسيبويهٍ آخر)، وكما في: (صهٍ).

(160) نحو: (جَوارٍ)، و(غَواشٍ).

(161) الواقعة: 84.

(162) وهذا اعتراض ليس في محلّه؛ لأنّ جموع التكسير منوّنة إلّا ما وُجِد فيه علّة مانعة من الصرف، وتنوينها تنوين تمكّن؛ فلا حاجة بها- إذن- إلى نون العوض عن التنوين؛ لوجود المعوّض منه ولأنّه لا يُجمع بين العوض والمعوّض منه.

(163) دراسات نقديّة في النحو العربيّ: 16.

(164) مفردُ جمعِ المؤنّث السالم لا يكون ممنوعا في الصرفِ في أغلب الأحوال، بل في أحوال، كنحو: (فاطمةَ) و(فاطماتٍ)، لكنّ هذه الحال ليست هي الغالبة، فضلا على أنّ اعتراضٍ كهذا من السهل ردُّه، بأنّ الجمع يُبعد المشابهة بالفعل، ويعزّز اسميّة الألفاظ المجموعة؛ إذ الجمع من خصائص الأسماء وحدها. فلمّا زالت مشابهة الفعل- وهي علّة المنع من الصرف- رُجِع بالأسماء إلى ما هو أصل فيها وهو الصرف.

(165) دراسات نقديّة في النحو العربيّ: 16.

(166) شرح التسهيل المسمّى تمهيد القواعد: 160.

(167) قال الرضي: "وإنّما قالوا: إنّه تنوين مقابلة؛ إذ لو كانت للتمكّن، لم تثبت في قوله تعالى: "مِنْ عَرَفَاتٍ"- البقرة: 198- ولو كانت للتنكير، لم تثبت في الأعلام. وليستْ عوضا عن المضاف إليه ولا للترنّم، فلم يبقَ إلّا أن يُقال: هي في جمع المؤنّث في مقابلة النون في جمع المذكر؛ لأنّ هذا معنى مناسب. ألا ترى إلى جعلهم نصب هذا الجمع تابعا للجرّ، كما في جمع المذكر". شرح الرضي على الكافية: 1/ 46.

(168) ارتشاف الضرب: 2/ 570.

(169) ينظر: المنهج الصوتيّ للبنية العربيّة: 129.

(170) ينظر: الخصائص: 2/ 316.

(171) الخصائص: 2/ 315.

(172) الخصائص: 2/ 315.

(173) الخصائص: 2: 315.

(174) دراسات نقديّة في النحو العربيّ: 17.

(175) ينظر: شرح ابن عقيل: 1/ 17، وحاشية الصبّان: 1/ 77- 78.

(176) ينظر: شرح ابن عقيل: 1/ 17، وحاشية الصبّان: 1/ 78- 79.

(177) ينظر: شرح التسهيل: 3/ 239 فما بعدها، وشرح ابن عقيل: 3/ 51 فما بعدها، وشرح التسهيل المسمّى تمهيد القواعد: 3198 فما بعدها، وحاشية الصبان: 2/ 377 فما بعدها.

(178) يقصد في (حينئذٍ)، و(بعدئذٍ).

(179) هكذا في الأصل!

(180) دراسات نقديّة في النحو العربيّ: 18.

(181) أو (بعضٍ)، فما يُقال في (كلٍّ) ينطبق عليها.

(182) الأنفال: 54.

(183) تفسير الجلالَين.

(184) دراسات نقديّة في النحو العربيّ: 19.

(185) ينظر: حاشية الصبّان: 1/ 77.

(186) وقد مثّل الأشمونيّ لتنوين التمكين بـ(رَجُلٍ)، و(قاضٍ). قال الشارح: "ومثّل بـ(قاضٍ) دفعا لتوهّم أنّ التنوين عوض عن الياء

المحذوفة، لفساده بثبوت التنوين مع الياء في النصب". ينظر: حاشية الصبّان: 1/ 75 و76.

**ثبت المظان:**


1- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيّان الأندلسيّ (745هـ)، تحقيق: د.رجب عثمان محمّد، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط1، 1418هـ، 1998م.

2- أسلوب النداء ونظريّة العامل، د.عبد الحسين الفتلي، مجلّة آداب المستنصريّة، العدد الرابع، السنة الرابعة، 1394هـ، 1974م.

3- الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي (911هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليّات الأزهريّة، 1395هـ، 1975م.

4- الأعراب الرواة، د.عبد المحميد الشلقاني، طرابلس: المنشأة العامّة للنشر والتوزيع والإعلان، ط2، 1982م.

5- إشكاليّات القراءة وآليّات التأويل، نصر حامد أبو زيد، الدار البيضاء: المركز الثقافيّ العربيّ، ط4، 1996م.

6- ألفيّة ابن مالك، ابن مالك (672هـ)، بيروت: مؤسّسة الكتب الثقافيّة، ط1، 1412هـ، 1992م.

7- أمالي السهيليّ في النحو واللغة والحديث والفقه، السهيليّ (581هـ)، تحقيق: محمّد إبراهيم البنّاء، مطبعة السعادة، ط1، 1970م.

8- إنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطيّ (624هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار الفكر العربيّ، بيروت: مؤسّسة الكتب الثقافيّة، ط1، 1406هـ، 1986م.

9- أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، ابن هشام (761هـ)، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الندوة الجديدة، ط6، 1980م.

10- الإيضاح في شرح المفصّل، ابن الحاجب (646هـ)، تحقيق: موسى بناي العليلي، بغداد: مطبعة العاني، 1402هـ، 1982م.

11- الإيضاح في علل النحو، الزجاجيّ (337هـ)، تحقيق د.مازن المبارك، بيروت: دار النفائس، ط3، 1399هـ، 1979م.

12- بحوث في الاستشراق واللغة، إسماعيل أحمد عمايرة، عمّان: دار البشير، بيروت: مؤسّسة الرسالة، ط1، 1417هـ، 1996م.

13- بغية الوعاة في طبقات اللغويّين والنحاة، السيوطيّ (911هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط2، 1399هـ، 1979هـ.

14- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيّان الأندلسيّ (745هـ)، تحقيق: د.حسن هنداوي، دمشق: دار القلم، ط1، 1419هـ، 1998م.

15- حاشية الخضريّ على شرح ابن عقيل، الخضريّ (1287هـ)، القاهرة: المطبعة الميمنيّة، 1305هـ.

16- حاشية الصبّان، الصبّان (1206هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤف سعد، المكتبة التوفيقيّة.

17- حاشية ياسين على شرح الفاكهيّ على قطر الندى، يس الحمصيّ (1061هـ)، تركية: مكتبة الإرشاد.

18- الخصائص، ابن جنّي (392هـ)، تحقيق محمّد علي النجّار، بيروت: دار الهدى للطباعة والنشر.

19- دراسات نقديّة في النحو العربيّ، د.عبد الرحمن محمّد أيّوب، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصريّة.

20- شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ابن عقيل (769هـ)، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: دار التراث، ط20، رمضان 1400هـ، يوليو 1980م.

21- شرح التسهيل، ابن مالك (672هـ)، تحقيق: محمّد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيّد، بيروت: دار الكتب العلميّة، ط1، 1422هـ، 2001م.

22- شرح التسهيل المُسمّى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش (778هـ)، تحقيق: د.عليّ محمّد فاخر، ود.جابر محمّد البراجة، ود.إبراهيم جمعة العجمي، ود.جابر السيّد مبارك، ود.عليّ السنوسي محمّد، ود.محمّد راغب نزّال، مصر: دار السلام، ط1، 1428هـ، 2007م.

23- شرح الرضي على الكافية، الإستراباذيّ (686هـ)، تحقيق: يوسف حسن عمر، بنغازي: جامعة قاريونس، ط2، 1996م.

24- شرح اللمحة البدريّة في علم اللغة العربيّة، ابن هشام (761هـ)، تحقيق: د.هادي نهر، عمّان: دار اليازوري، 2007م.

25- شرح المفصّل، ابن يعيش (643هـ)، طبعة إدارة الطباعة المنيريّة بمصر.

26- الصاحبي في فقه اللغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ابن فارس (395هـ)، تحقيق: أحمد حسن لبسج، بيروت: دار الكتب العربيّة، ط1، 1418هـ، 1997م.

27- ظاهرة الإعراب في العربيّة: مدخل فيلولوجي، د.غالب فاضل المطلبيّ، عمّان: دار كنوز المعرفة العلميّة.

28- علم اللغة العام، فرديناند دي سوسور، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، بغداد: دار آفاق عربيّة، 1984م.

29- علم اللغة: مقدّمة للقارئ العربيّ، د.محمود السعران، بيروت: دار النهضة العربيّة.

30- الغريزة اللغويّة: كيف يبدع العقل اللغة، ستيفن بِنْكَر، ترجمة: د.حمزة بن قبلان المزيني، الرياض: مكتبة المريخ، 2000م.

31- فقه اللغة في الكتب العربيّة، د.عبده الراجحيّ، بيروت: دار النهضة العربيّة.

32- فقه اللغة وأسرار العربيّة، الثعالبيّ (430هـ)، تحقيق: د.ياسين الأيوبيّ، بيروت: المكتبة العصريّة، ط2، 1420هـ، 2000م.

33- الفوائد الضيائيّة: شرح كافية ابن الحاجب، الجاميّ (898هـ)، تحقيق: د.أسامة طه الرفاعيّ، بغداد: وزارة الأوقاف والشؤون الدينيّة، 1983م.

34- في النحو العربيّ: قواعد وتطبيق، د.مهدي المخزومي، بيروت: دار الرائد العربي، ط2، 1406هـ، 1986م.

35- الكتاب، سيبويه (180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، عالم الكتب، ط3، 1403هـ، 1983م.

36- اللغة العربيّة معناها ومبناها، د.تمّام حسّان، الدار البيضاء: دار الثقافة، 1994م.

37- معجم المصطلحات والشواهد الفلسفيّة، جلال الدين سعيد، تونس: دار الجنوب للنشر، 2004م.
38- المعرفة اللغويّة: طبيعتها وأصولها واستخدامها، نوم تشومسكي، ترجمة د.محمّد فتيح، القاهرة: دار الكتب العربيّة، ط1، 1993م.
39- المنهج الصوتي للبنية العربيّة، د.عبد الصبور شاهين، بيروت: مؤسّسة الرسالة، 1400هـ، 1980م.
40- نتائج الفكر في النحو، السهيليّ (581هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ عليّ محمّد معوَّض، بيروت: دار الكتب العلميّة، ط1، 1412هـ، 1992م.
41- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، الأنباريّ (577هـ)، تحقيق: د.إبراهيم السامرّائيّ، الزرقاء: مكتبة المنار، ط3، 1405هـ، 1985م.
42- نظرة في قرينة الإعراب في الدراسات النحويّة القديمة والحديثة، د.محمّد صلاح الدين بكر، حوليّات كليّة الآداب، جامعة الكويت، الحوليّة الخامسة، الرسالة العشرون، 1404هـ، 1984م.
43- نظريّة العامل في النحو العربيّ في ضوء كتاب سيبويه، سعيد أحمد طالب البطاطي، أطروحة دكتوراه، بغداد: الجامعة المستنصريّة، 2002م.
44- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطيّ (911هـ)، تحقيق: د.عبد العال سالم مكرم بيروت: مؤسّسة الرسالة، 1413هـ، 1992م.

# From Abdel-Rahman Ayoob's Views in his Book Critical Studies on the Arabic Syntax: A study in the Syntactic Conceptualization

**Saeed Ahmed Al-Batati**

**Abstract**

This research is entitled "From Abdel-Rahman Ayoob's Views in his Book Critical Studies on the Arabic Syntax". It aims at discussing his views in that book in which he criticized the old Arabic syntacticians' way of thinking and criticized many of their views. The researcher tried to show whether Abdel-Rahman's criticism was true and consistent and whether he took into consideration the old syntactic concept, which produced these criticized views. The researcher concluded that Adel-Rahman neglected completely that old syntactic concept and consequently he neglected the knowledge context in which these views were produced. Thus, he lost the scientific objectivity as well as consistency. His views lack the consistency, which is available in the views he criticized.